جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالديدامون – شرقية

الوسطية في منهج النقد الحديثي، وأثرها في تحقيق الأمن.

إعداد

دكتور: أحْمَد مُحمد مُحمد مُحمد الجناينـي.

المدرس المساعد بقسم الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بالشرقية

المؤتمر العلمي الدولي الأول

١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م

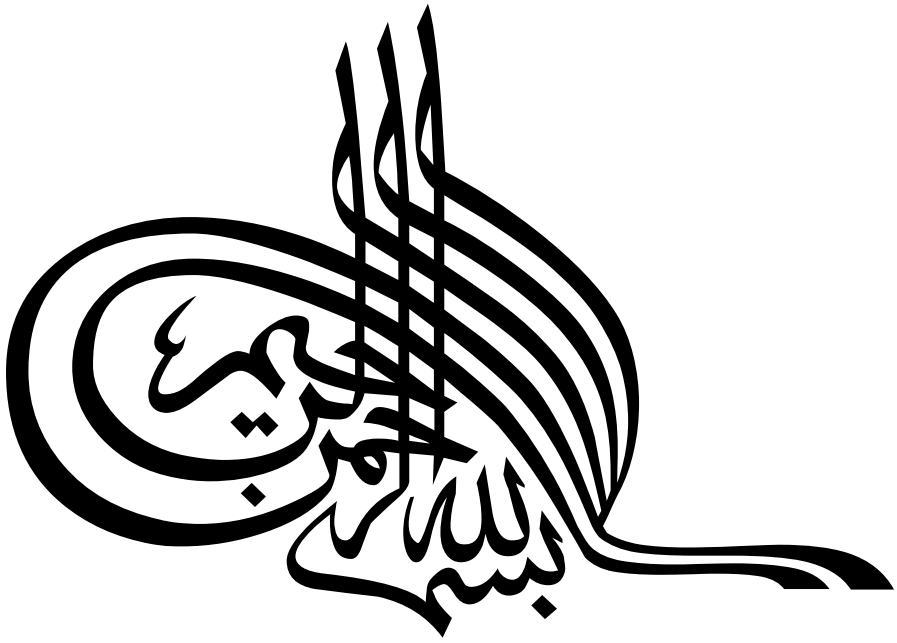
بسم الله الرحمن الرحيم

الوسطية في منهج النقد الحديثي، وأثرها في تحقيق الأمن

أَحْمَد مُحمد مُحمد مُحمد حسين

قسم الحديث-كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالشرقية-جامعة الأزهر.

مدينة: فاقوس. محافظة: الشرقية. الدولة: جمهورية مصر العربية.

ملخص البحث

ويشتمل على: مقدِّمةٍ، وخمسة مباحث، وخاتمةٍ، وجريدة المصادر والمراجع، والفهارس العلمية.

أمَّا المقدِّمةُ، فأَتَناوَلُ فيها: أهمِّيَّةَ الموضوعِ، وأسبابَ اختيارِهِ. والدِّراساتِ السَّابقةَ في هذا الموضوعِ. وخطة البحث. ومنهج العمل.

وأمَّا المبحث الأول فسأتحدث فيه عن تعريف الوسطية، وتعريف منهج النقد الحديثي.

وأمَّا المبحث الثاني فعنوانه: الوسطية في نقد الرواة. وأمَّا المبحث الثالث فعنوانه: الوسطية في نقد المرويات.

وأمَّا المبحث الرابع فعنوانه: أبرز أعلام الوسطية في منهج النقد الحديثي.

وأمَّا المبحث الخامس فعنوانه: أثر وسطية منهج النقد الحديثي في تحقيق الأمن.

وأما الخاتمة فتشتمل على خلاصة البحث، وثمرته، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث، والتوصيات، والمقترحات العلمية.

وأما جريدة المصادر والمراجع فذَكَرتُ فيها بيانات الكتب التي جعلتُها مصادرَ أو مراجع لي في البحث.

وأما الفهارس العلمية لرسالتي، فشملت:

فهرس الآيات القرآنية الكريمة. وفهرس الأحاديث النبوية، والآثار. وفهرس الموضوعات.

وصلَّى اللهُ وسلَّمَ وباركَ على نبيِّنا محمَّدٍ وآله وصحبِه، والحمد للهِ رَبِّ العالَمِين.

الكلمات المفتاحية: الوسطية – منهج – نقد حديث – تحقيق – الأمن

Moderation in the Hadith Criticism Approach, and its Impact on Achieving

Ahmed mohammed mohammed mohammed Hussein
Department of Hadith – Faculty of Islamic and Arab Studies for Boys in Sharqiya – Al–Azhar University.
City: Fakos – Province: Sharqiya – State: Arab Republic of Egypt.

Abstract

a ، a conclusion، five sections،It includes: an introduction and scientific indexes.،newspaper of sources and references and ، I discuss the importance of the topic،As for the introduction the reasons for choosing it. and previous studies on this subject. and research plan. and method of work.

I will talk about the definition of،As for the first topic and the definition of the Hadith criticism method.،moderation its title: Moderation in Criticizing the ،As for the second topic its title: Moderation in Criticism of ،Narrators. As for the third topic Narrations.

its title: The most prominent figures of ،As for the fourth topic moderation in the Hadith criticism approach.

its title: The effect of the moderation of ،As for the fifth topic the Hadith criticism approach in achieving security.

its ، it includes a summary of the research،As for the conclusion the most important results that have been reached through the ،fruit and scientific proposals.، recommendations،research

I mentioned in it the ،As for the newspaper sources and references data of the books that I made as sources or references for me in the research.

they included،As for the scientific indexes of my thesis and effects. ،Index of the Holy Quran verses. And index of hadiths and index of topics.

peace and blessings be upon our ،May God's prayers and praise be to ، his family and companions،Prophet Muhammad Lord of the worlds.،God

Key words: Moderation- Approach- the Hadith Criticism- Impact- Achieving

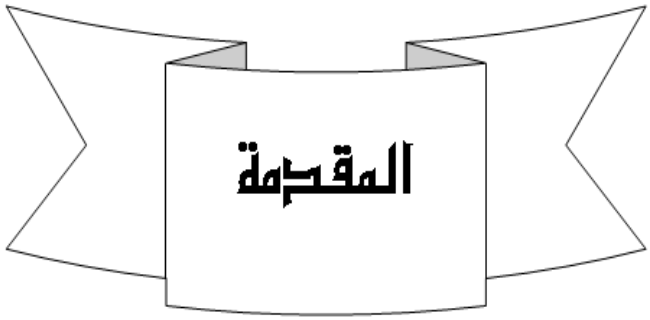

وتشتمل على أربعة أمور:

الأول– أهمية الموضوع، وأسباب اختياره.

الثاني– الدراسات السابقة في الموضوع.

الثالث– خطة البحث.

الرابع– منهج العمل.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْد لله رَبِّ العَالمِين، أَحْمَده وأَسْتعِينه وأَسْتَهديه وأَسْتَغْفِره وأَتوُب إِلَيه، وأَشْهَد أَن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وأَشْهَد أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْده وَرَسُوله - ﷺ- شَهَادَة نَحيا بِهَا، ونَمُوت -إن شاء الله- عَلَيْهَا؛ لنرتقيَ بِهَا أَعْلَى الدرجَات، اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

حمدًا لمن بجزيل الفَضل صَيَّرَنَا ... مِن فِرقةٍ وسطٍ في الأُمةِ الوسطِ

جماعةِ الحق لا تنفك سائرةً ... على الصراط بلا زيغ ولا شطط

نقفو سبيل النبي المصطفى وكذا ... أصحابِه خيرةِ الأسلافِ والفرط

والتابعين بإحسان ومَن مَسَكُوا ... في ذا السبيلِ بحبل غيرِ منفرط[1].

أما بعد:

فهذه مقدمة لبحثي الذي أتقدم به في مؤتمر: الوسطية تأصيلا وتطبيقا، وأثرها في تحقيق الأمن الفردي والاجتماعي، والذي تقيمه كلية الدرا سات الإ سلامية والعربية للبنين بالشرقية بالا شتراك مع كلية الدراسات العليا بجامعة الأزهر الشريف، وسوف أتحدث فيها بإيجاز عن أربعة أمور:

الأمر الأول: أهميَّة الموضوع، وأسباب اختياره:

تعودُ أهمِّيَّةُ البحثِ، وأسبابُ اختيارِه إلى أُمورٍ، أهمُّها:

١/ بيان وسطية منهج النقد عند المحدثين.

٢/ بيان مَن اتصف بهذه الوسطية مِن المحدثين.

٣/ بيان أن المحدثين استمدوا وسطية منهجهم مِن المنهج الإسلامي.

٤/ رغبتي في توضيح الصورة السليمة عن منهج المحدثين، وإزالة ودفع ما قد ينسب إلى منهجهم مِن تشدد.

٥/ رغبتي في المشاركة ببحث في المؤتمر العلمي بكليتي التي تعلمت فيها وعملت بها.

---

(١)الوسطية في القواعد الكلية والمقاصد الشرعية، للدكتور أحمد حسن المعلم، ص(٦٢)، طبعة جمعية إحياء التراث.

الأمر الثاني: الدِّراسات السَّابقة في هذا المَوضوعِ:

لم أقف على دراسة لأحدٍ تَعَرضَ فيها للحديث عن الوسطية في منهج النقد الحديثي بهذه الصورة التي سأتناوله بها.

الأمر الثالث: خطة البحث.

تشتملُ هذه الخطَّةُ على: مقدِّمةٍ، وخمسة مباحث، وخاتمةٍ، وجريدة المصادر والمراجع، والفهارس العلمية.

۞ أمَّا المقدِّمةُ، فأتَناوَلُ فيها:

١- أهمِّيَّةَ الموضوعِ، وأسبابَ اختيارِهِ.

٢- الدِّراساتِ السَّابقةَ في هذا الموضوعِ، مع بيان الفرق بينها وبين هذا البحث.

٣- خطة البحث.

٤- منهج العمل.

۞وأمَّا المبحث الأول فسأتحدث فيه عنه تعريف الوسطية، وتعريف منهج النقد الحديثي.

۞ وأمَّا المبحث الثاني فعنوانه: الوسطية في نقد الرواة.

۞وأمَّا المبحث الثالث فعنوانه: الوسطية في نقد المرويات.

۞وأمَّا المبحث الرابع فعنوانه: أبرز أعلام الوسطية في منهج النقد الحديثي.

۞وأمَّا المبحث الخامس فعنوانه: أثر وسطية منهج النقد الحديثي في تحقيق الأمن.

۞وأما الخاتمة فتشتمل على خلاصة البحث، وثمرته، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث، والتوصيات العلمية.

۞وأما جريدة المصادر والمراجع فذَكَرتُ فيها بيانات الكتب التي جعلتُها مصادرَ أو مراجع لي في البحث.

۞وأما الفهارس العلمية لرسالتي، فشملت:

١- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

٢- فهرس الأحاديث النبوية، والآثار.

٣-فهرس الموضوعات.

الأمر الرابع: منهج العمل في البحث:

١- وضعت مقدمة للبحث، ذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج العمل فيه.

٢- عزو النقول إلى مصادرها الأصلية، مع بيان ما فيها من تصرف أو زيادات مني.

٣- تخريج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

وصلَّى اللهُ وسلَّمَ وباركَ على نبيِّنا محمَّدٍ وآله وصحبِه، والحمد للهِ رَبِّ العالَمِين.

كتبه: أحمد الجناييني.

مصر، الشرقية، أبو كبير، قرية كفر السواقي.

هاتف: ٠١١٥٠٩٩٨٤١٧/ ٠١٠١٠٦١٦١١٤

بريد إلكتروني Ahmedmohamed.sha.b@azhar.edu.eg

المبحث الأول.

فيه مطلبان:

١-تعريف الوسطية.

٢-تعريف منهج النقد الحديثي.

المطلب الأول:
تعريف الوسطية.

الوسطية في اللغة:

قال ابن منظور: "و سَطُ الشَّيْءِ: مَا بَيْنَ طرَفَيْه ... وَيُقَالُ: و سَطْتُ القومَ أَسِطُهم وَسْطا و سِطةً، أَي تَوَسَّطْتُهم. ووَسَطَ الشيءَ وتَوَسَّطَه: صَارَ فِي و سَطِه. ووُسُوطُ الشَّمْسِ: تَوَسُّطُها السَّمَاءَ ... وواسِطةُ القِلادة: الدُّرَّة التي وسَطها وَهِيَ أَنْفَس خَرَزِهَا؛ وَفِي الصِّحَاحِ: واسِطةُ الْقِلَادَةِ الجَوْهَرُ الَّذِي هُوَ فِي وَسطِها وَهُوَ أَجودها، فأَما قَوْلُ الأَعرابي لِلْحَسَنِ: عَلِّمني دِينا وَسُوطا، لَا ذاهِبا فُرُوطا، وَلَا ساقِطا سُقُوطا، فإِن الوَسُوط هاهنا المتَوَسِّطُ بَيْنَ الْغَالِي والتَّالِي، أَلا تَرَاهُ قَالَ: لَا ذَاهِبًا فُرُوطًا، أَي لَيْسَ يُنال وَهُوَ أَحسن الأَديان ... يُقَالُ: هُوَ مِنْ أَوسَطِ قومِه، أَي خيارِهم ... وَمِنْهُ سُمِّيَتِ الصَّلَاةُ الوُسْطَى؛ لأَنها أَفضلُ الصَّلَوَاتِ وأَعظمها أَجْرا ... وَقِيلَ: لأَنها وَسط بَيْنَ صلاتَيِ اللَّيْلِ وصلاتَيِ النَّهَارِ ... ووَسَطُ الشيءِ وأَوْسَطُه: أَعْدَلُه ... وَيُقَالُ أَيضا: شيءٌ وَسَطٌ، أَي بَيْنَ الجَيِّدِ والرَّدِيءِ"[1]. اهـ.

فالوسطيةُ في اللغة تأْتي بمعنى: التوسط بين شيئين، وبمعنى العدل، والخيار، والأجود، والأفضل، وبمعنى ما بين الجيد والرديء.

الوسطيةُ في الشرع:

وردت الوسطيةُ في القرآن الكريم وفي السنة النبوية في أكثر من آيةٍ وحديث، على ذات المعاني اللغوية السابق بيانُها:

---

(١)لسان العرب، لابن منظور، (٧/ ٤٢٦)، طبعة دار صادر.

١-بمعنىٰ العدل[١]، وهذا ما بينه النبي ﷺ، فقد أخرج الإمام البخاريُ في صحيحه[٢]مِن حديث أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُدْعَىٰ نُوحٌ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: هَلْ بَلَّغْتَ ؟، فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُقَالُ لِأُمَّتِهِ: هَلْ بَلَّغَكُمْ ؟، فَيَقُولُونَ: مَا أَتَانَا مِنْ نَذِيرٍ، فَيَقُولُ: مَنْ يَشْهَدُ لَكَ ؟، فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ، فَتَشْهَدُونَ أَنَّهُ قَدْ بَلَّغَ: ﴿وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾، [البقرة: ١٤٣]. فَذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَىٰ النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾، [البقرة: ١٤٣]. وَالوَسَطُ: العَدْلُ".

٢-تأتي الوسطية في السنة كذلك بمعنىٰ الخيار والأفضل، فقد روىٰ البخاري في صحيحه[٣]من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلاةَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، كَانَ حَقًّا عَلَىٰ اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ، هَاجَرَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلا نُنَبِّئُ النَّاسَ بِذَلِكَ ؟، قَالَ: إِنَّ فِي الجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِهِ، كُلُّ دَرَجَتَيْنِ مَا بَيْنَهُمَا كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَسَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ، وَأَعْلَى الجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ". اهـ.

قال الحافظ ابن حجر: "المرَادُ بِالْأَوْسَطِ هُنَا الْأَعْدَلُ وَالْأَفْضَل"[٤].

---

(١)قال الحافظ ابن حجر: "قَوْلُهُ: وَالْوَسَطُ الْعَدْلُ، هُوَ مَرْفُوعٌ مِنْ نَفْسِ الْخَبَرِ، وَلَيْسَ بِمُدْرَجٍ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الرُّوَاةِ كَمَا وَهِمَ فِيهِ بَعْضُهُم، وَسَيَأْتِي فِي الِاعْتِصَامِ بِلَفْظِ: وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا عَدْلًا". فتح الباري، لابن حجر، (٨/ ١٧٢)، طبعة دار المعرفة.

(٢)صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَىٰ النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾، [البقرة: ١٤٣]، حديث(٤٤٨٧)، (٦/ ٢١)، طبعة دار طوق النجاة.

(٣)صحيح البخاري، كتاب التوحيد، بَاب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ الماءِ﴾ [هود: ٧]، ﴿وَهُوَ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]، حديث(٧٤٢٣)، (٩/ ١٢٥).

(٤)فتح الباري، (٦/ ١٣).

٣- تأتي الو سطية بمعنىٰ التو سط بين شيئين، ومنه حديث البخاري في صحيحه[١]، عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَؤُمُّ قَوْمَهُ، فَصَلَّى العِشَاءَ، فَقَرَأَ بِالْبَقَرَةِ، فَانْصَرَفَ الرَّجُلُ، فَكَأَنَّ مُعَاذًا تَنَاوَلَ مِنْهُ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: فَتَّانٌ، فَتَّانٌ، فَتَّانٌ، ثَلاثَ مِرَارٍ، أَوْ قَالَ: فَاتِنًا، فَاتِنًا، فَاتِنًا، وَأَمَرَهُ بِسُورَتَيْنِ مِنْ أَوْسَطِ المُفَصَّلِ".

وكذا حديث البخاري في صحيحه[٢]، عن سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ قَالَ: "جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَسَأَلَهُ عَنْ عُثْمَانَ، فَذَكَرَ عَنْ مَحَاسِنِ عَمَلِهِ، قَالَ: لَعَلَّ ذَاكَ يَسُوءُكَ ؟، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَرْغَمَ اللَّهُ بِأَنْفِكَ، ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْ عَلِيٍّ فَذَكَرَ مَحَاسِنَ عَمَلِهِ، قَالَ: هُوَ ذَاكَ بَيْتُهُ، أَوْسَطُ بُيُوتِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: لَعَلَّ ذَاكَ يَسُوءُكَ ؟، قَالَ: أَجَلْ، قَالَ: فَأَرْغَمَ اللَّهُ بِأَنْفِكَ، انْطَلِقْ فَاجْهَدْ عَلَيَّ جَهْدَكَ".

والأوسط في الحديثين بمعنىٰ التوسط بين شيئين فأوسط المفصل هو المتوسط بين طواله وقصاره، وأوسط بيوت النبي ﷺ هو المتوسط بين أولها وآخرها، قال ابن حجر: "أَوْسَطُ بُيُوتِ النَّبِيِّ ﷺ، أَيْ: أَحْسَنُهَا بِنَاءً، وَقَالَ الدَّاوُدِيُّ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ فِي وَسَطِهَا، وهو أصح"[٣].

وحول هذه المعاني تدور نصوصُ الو سطيةِ الواردةُ في الكتاب والسنة، وقد أفاض بعضُ الباحثين في الحديث عن هذه النصوص وجمعِهَا وتوضيحِهَا[٤].

---

(١)صحيح البخاري، كتاب الأذان، بَابُ إِذَا طَوَّلَ الإِمَامُ وَكَانَ لِلرَّجُلِ حَاجَةٌ فَخَرَجَ فَصَلَّى، حديث(٧٠١)، (١/ ١٤١).

(٢)صحيح البخاري، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب علي ﷺ، حديث(٣٧٠٤)، (٥/ ١٩).

(٣)فتح الباري، (٧/ ٧٣).

(٤)من هذه الأبحاث: وسطية المنهج الإسلامي وآثار الانحاف عنها، وهو بحث مستل من مجلة كلية أصول الدين، جامعة الأزهر بالقاهرة، إعداد أ.م: مصباح منصور موسىٰ، ص(١٠٤٤)، طبعة مكتبة الإيمان بالقاهرة، سنة (١٤٣٦ه/ ٢٠١٥م). وبحوث ندوة أثر القرآن الكريم في تحقيق الوسطية ودفع الغلو، لمجمو عة من العلماء، (١/ ٧وما بعدها)، نشر وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة(١٤٢٥هـ). والوسطية رؤية إيجابية، ص(٩و٣٤و٧٥و١٢٦و١٥٠و١٦٦و٢٠٠)، وهو عبارة عن عدة بحوث في مؤتمر الوسطية، والذي أقامته جمعية إحياء التراث الإسلامي، بالكويت، سنة(١٤٣١ه/ ٢٠١٠م).

المطلب الثاني:
تعريفُ منهجِ النَّقْدِ الحَدِيْثِيِّ.

قبل تعريف منهج النقد الحديثي بهذا التركيب، لابد من توضيحِ مفرداته التي يتركب منها كما يلي:

أولا: تعريف المنهج:

قال ابن منظور: "طريقٌ نَهْجٌ: بَيِّنٌ واضِـحٌ ... والجمعُ نَهجاتٌ ونُهُجٌ ونُهوجٌ ... وطُرُقٌ نَهْجَةٌ، وسـبيلٌ مَنْهَجٌ: كَنَهْجٍ. ومَنْهَجُ الطريقِ: وضَـحُه ... وأَنهَجَ الطريقُ: وضَـحَ واسْـتَبانَ وَصَـارَ نَهْجا واضِـحا بَيِّنا ... والمِنهاجُ: الطريقُ الواضِـحُ. واسْـتَنْهَجَ الطريقُ: صَـارَ نَهْجا ... والنَّهْجُ الطريقُ المستقيمُ. ونَهَجَ الأَمْرُ وأَنهَجَ، لُغتانِ، إِذا وضَحَ"[1].

ومن هنا فالمعنى اللغوي للمنهج يدور حول الوضـوح ولزوم الطريق، و هذا هو المعنى الذي ا ستُمِدَّ منه المعنى الا صطلاحيُّ، حيث عرَّفه علماءُ مناهج البحث عدةَ تعريفات، كان مِن أو ضحها أنه: القواعد التي يتبعها الباحثُ في معالجةِ القضايا العِلميَّةِ، والمو ضوعاتِ البحثية؛ ليصلَ إلى نتيجة علمية سليمة.

ومعلومٌ لدى أَيِّ باحثٍ أنَّ كلَّ علمٍ له طبيعةٌ خاصـةٌ، تجعل له منهجًا يتناسـب مع طبيعتها، ولكلِّ عصر أسلوبٌ يختلف عن غيره في تَنَاوُل طُرق البحث[2].

ثانيا: تعريف النقد:

قال ابن منظور: "النَّقْدُ: خلافُ النَّسـيئة. والنَّقْدُ والتَّنْقادُ: تمييزُ الدراهِم وإِخراجُ الزَّيْفِ مِنْهَا"[3].

ومِن ثَمَّ فالمعنى اللغوي للنقد يدور حول التمييز والتو ضيح والتحليل؛ بغرض معرفة الصحيح مِن غيره.

---

(١)لسان العرب، (٢/ ٣٨٣).

(٢)المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين، ص(٨)، جامعة عين شمس.

(٣)لسان العرب، (٣/ ٤٢٧).

والمعنى الاصطلاحيّ موجودٌ عند علماء الحديث قديمًا، ومأخوذٌ من هذه الحيثيَّة اللُّغوية، فقد قال ابنُ أبي حاتم: "فإن قيل: فبماذا تُعرف الآثارُ الصحيحة والسقيمةُ ؟، قيل: بنَقْدِ العلماءِ الجهابذة الذين خَصهم الله ﷻ بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفةَ في كل دَهرٍ وزمان"(١).

فهذا تمهيدٌ وتأصيل مِن ابنِ أبي حاتم لعِلم النقد والمنهجِ النَّقدي عند المحدثين، والذي بدأت قواعِدُه في الظهور الجَلِيِّ وقتَ أن بدأَ الدَّسُ في السنة النبوية المطهرة منذُ وقعت الفتنةُ الأولى، فقد قال مُجَاهِد، رحمه الله: "جَاءَ بُشَيْرٌ العَدَوِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ، فَجَعَلَ ابنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْذَنُ لِحَدِيثِهِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاس، مَالِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي، أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، وَلَا تَسْمَعُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا -مَرَّةً- إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ"(٢). اهـ.

وقد حاول الزنادقةُ منذ تلك الفتنة وضعَ الأحاديث والتشكيكَ في الثابت منها، إلا أن أئمة الحديث -رحمهم الله- كانوا لهم بالمرصاد، حتى قال ابنُ المبارك(٣)-رحمه الله- لما سُئل عن الأحاديث الموضوعة: "تعيش لها الجهابذةُ"، ثم قرأ قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(٤).

وقد عَرَّفَ بعضُ الباحثين النقدَ في اصطلاح المحدثين بأنه: النظرُ في روايات الحديث سندا ومتنا، وذلك بتطبيق الأسس التي وضعها نقادُ الحديث لمعرفةِ صحيحه مِن غيره. وعرَّفه بعضُهم بأنه:

---

(١)الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (١/ ٢)، طبعة دار إحياء التراث العربي.

(٢)صحيح مسلم، المقدمة، (١/ ١٣)، دار الحديث.

(٣)تدريب الراوي، للسيوطي، (١/ ٣٣٣)، طبعة مكتبة الكوثر. وفتح المغيث، للسخاوي، (١/ ٣٠٣)، طبعة دار الإمام الطبري.

(٤)سورة الحجر، آية (٩).

معرفةُ حقيقةِ الرواية، وتمييزُ صحيح الأحاديث مِن سقيمها، وبيانُ عِلَلِهَا بألفاظٍ مخصوصة، ذاتِ دلائل معلومة عند أهل هذا الفن[1].

وقد تحدث الخطيب البغدادي عن النقد الحديثي فقال: "المَعْرِفَة بِالْحَدِيثِ لَيْسَتْ تَلْقِينًا، وَإِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ يُحْدِثُهُ اللَّهُ فِي الْقَلْبِ، أَشْبَهُ الْأَشْيَاءِ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ مَعْرِفَةُ الصَّرْفِ وَنَقْدُ الدَّنَانِيرِ وَالدَّرَاهِمِ، فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ جَوْدَةَ الدِّينَارِ وَالدَّرَاهِمِ بِلَوْنٍ وَلَا مَسٍّ وَلَا طَرَاوَةٍ وَلَا دَنَسٍ وَلَا نَقْشٍ وَلَا صِفَةٍ تَعُودُ إِلَى صِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ وَلَا إِلَى ضِيقٍ أَوْ سَعَةٍ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُهُ النَّاقِدُ عِنْدَ المعَايَنَةِ فَيَعْرِفُ الْبَهْرَجَ وَالزَّائِفَ وَالْخَالِصَ وَالْمَغْشُوشَ، وَكَذَلِكَ تَمْيِيزُ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ عِلْمٌ يَخْلُقُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُلُوبِ بَعْدَ طُولِ الْمُمَارَسَةِ لَهُ وَالِاعْتِنَاءِ بِهِ"[2].

ثالثا: تعريف الحديث:

قال ابن منظور: "الحَدِيثُ نقيضُ الْقَدِيمِ ... والحديثُ الجديدُ مِنَ الأَ شياء. وَالْحَدِيثُ الخَبَرُ يأْتي عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَالْجَمْعُ: أَحاديثُ ... والحديثُ: مَا يُحَدِّثُ بِهِ المحَدِّثُ تَحْديثا؛ وَقَدْ حَدَّثه الحديثَ، وحَدَّثَه بِهِ"[3].

يقول أحد الباحثين: " مادة الكلمة: حدث، تدور حول معنى واحد وهو كونُ الشيء بعد أن لم يكن، وإنما سُميت الكلمات والعبارات حديثًا؛ لأن الكلمات إنما تتركبُ مِن الحروف المتعاقبة المتوالية، وكلُّ واحدٍ مِن تلك الحروف يَحْدُثُ عَقِب صاحبه ... والحديثُ في اللغة فله معانٍ ثلاثة:

الأول: الحديثُ بمعنى الجديد الذي هو ضدُّ القديم، تقول: لبست ثوبًا حديثا، أي جديدا، ...

الثاني: الحديث بمعنى الخبر والنبأ، مثل قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾[4] ... الثالث:

---

(١)مقاييس نقد متون السنة عند العلامة عبيد الله المباركفوري في كتابه مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، طبعة مجلة بحوث.

(٢)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، (٢/ ٢٥٥)، طبعة مكتبة المعارف.

(٣)لسان العرب، (٢/ ١٣٣).

(٤)سورة طه، آية (٩).

الحديث بمعنى الكلام، مثل قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾[1] ... وبهذا الإطلاق اللغوي جاءت كلمة الحديث في السنة المطهرة مرادًا بها كلامُ رب العزة، وكلام رسول الله ﷺ ... وإذًا فمعنى السنة والحديث عند علماء الشرع واحدٌ مِن حيث إطلاق أحدهما مكانَ الآخر، ففي كل منهما إضافةُ قولٍ أو فعل أو تقرير أو صفة إلى النبي ﷺ، إلا أن أهل كلٍّ اختصاص قد نظروا إلى السنة مِن الزاوية التي تَعنيهم من حيث تخصصهم وموضوعِ علمهم، فعلماءُ الحديث إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الإمامِ الهادي، والرائد الناصح، الذي أخبر الله ﷻ أنه أسوة لنا وقدوة، فنقلوا كل ما يتصل به من سيرة وخُلقٍ و شمائل، وأخبار وأقوال وأفعال، سواء أَثْبَتَ المنقولُ حكمًا شرعيا أم لا. فعَرَّفُوها بأنها: كل ما نُقل عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو إقرار (تقرير) أو صفة خِلْقِية أو صفة خُلُقِية حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام قبل البعثة أو بعدها، فلذلك من الأثر ماله في إثبات النبوة وإعطاء الأسوة وتعميق الإيمان، وتوكيد العلاقة والمحبة والتوقير بيننا وبينه والالتزام بسنته المطهرة"[2]. اهـ.

وقد بَيَّن أهلُ العلم أن علم الحديث ينقسم إلى قسمين:

عِلْمُ الْحَدِيثِ الْخَاصُّ بِالرِّوَايَةِ، وهو عِلْمٌ يَشْتَمِلُ عَلَى نَقْلِ أَقْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَفْعَالِهِ، وَرِوَايَتِهَا، وَضَبْطِهَا، وَتَحْرِيرِ أَلْفَاظِهَا.

وَعِلْمُ الْحَدِيثِ الْخَاصُّ بِالدِّرَايَةِ: عِلْمٌ يُعْرَفُ مِنْهُ حَقِيقَةُ الرِّوَايَةِ؛ وَشُرُوطُهَا، وَأَنْوَاعُهَا، وَأَحْكَامُهَا، وَحَالُ الرُّوَاةِ، وَشُرُوطُهُمْ، وَأَصْنَافُ الْمَرْوِيَّاتِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا[3].

وبعد عرضِ مفردات هذا المركَّب، فإنه يمكنني تعريفُ منهج النقد الحديثي وتقريب معناه بأنه: القواعد التي يتبعها نُقَّاد الحديث في معالجةِ القضايا الحديثية المتعلقة بالسند أو المتن، للتوصل إلى معرفة صحيح الحديث مِن سقيمه.

---

(١)سورة الزمر، آية (٢٣).

(٢)السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، (١/ ٣٥).

(٣)ينظر: تدريب الراوي، (١/ ٢٥).

ومِن ثَمَّ فالوسطيةُ في منهج النقد الحديثي تعني: استخدام نُقَّاد الحديث وأئمتِه أفضلَ وأعدل وأخير القواعدِ في معالجة قضايا السند والمتن المتعلقة بالرواة والروايات، وأن منهجهم كان عدلا ووسطا بين المناهج المتشددة والمناهج المفَرِّطة، أو مناهج الإفراط والتفريط.

ولا يعني ذلك أن كلَّ نقاد الحديث ساروا على هذا النهج، واتبعوا هذه الوسطية في كل قضاياهم وجُل بحوثهم، ولا يعني كذلك أن مَن اتبع النهج منهم اتبعه وسار عليه إلى دوما وأبدا.

لا، بل الوسطية كانت سمةً في منهج النقد الحديثي، باعتبارِ المجموع لا الجميع، وخروجُ بعض النقاد عن هذا المنهج لم يَسلب عنه سمةَ الوسطية، فجُلُّ أحكامنا في العلوم أغلبيةٌ، فمَا مِن قاعدة إلا وهناك ما يَشذ عنها دون أن يَنقُضَهَا. وكذلك فالوسطية لا تعني فعل ما يريده الناس أو يطلبونه أو يُريحُهم على حساب الشرع[1].

(١) معالم الوسطية والاعتدال عند الإمام البخاري في صحيحه، للباحث إبراهيم محمد، ص(٣٧٥)، مركز البحث العلمي.

المبحث الثاني: الوسطية في نقد الرواة.

نقد الرواة هو الأصل لنقد المرويات[1]، حيث إن الرواة هم سندُها وطريقها، ونقد الرواة منهجٌ أشار إليه القرآن الكريم في قول الحق ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[2].

وهذه الآية العظيمة تشير إلى الوسطية في النقد، حيث أمر الله تعالى بالتثبت إذا كان المخبِرُ فاسقًا، وذلك لأن خبره تشوبُه الشكوك، فوجب التثبتُ في هذا الخبر، وهذا عينُ الوسطية، حيث إن هذا المنقول خبرٌ يَحملُ دلالاتٍ وأحكامًا دينيةً أو دُنيوية، فالوسطيةُ والاعتدال والحكمُ العدلُ الأَخيَرُ الأفضلُ هو أن ننظر إلى الخبرِ بعين الاعتِبَار، فنجده خبرَ شخصٍ فاسِقٍ لا يمكن أن نُصدقه لذاته، وعندها ستضِيعُ علينا أحكامُ الخبر ودلالاتُه، فلو تشددنا لرددناه بسبب ناقِلِه، ولو تساهلنا وفرطنا لقَبِلناه على عَوَاره المتمثِلِ في فسقِ صاحبه، وفي كلا الحالتين سنكونُ غيرَ منصفين ولا معتدلين، إما لِرَدِّ ما قد ينفعنا، أو لقَبُول ما هو مشكوكٌ فيه عندنا، ومِن ثَمَّ فالوسطية هي ما قال الله بعدها، "فتبينوا"، يعني: تثبتوا مِن هذا الخبر بالنظرِ إلى القرائن المحيطةِ به وبصاحبه، سواء كانت قرائنَ داخليةً في ذات النص والخبر، أو خارجيةً في ذات الناقِل المخُبِر، أو فيما قد يتصل به أو بخبره مِن أمور أخرى: عقليةٍ، تاريخيةٍ، علميةٍ، إلخ... تجعلنا مُتبيِّنِينَ، ومتثبتِين في قبول الخبر، لا لذاتِه ولا لذات ناقِله فَحَسب، ولكن باعتبار القرائن الأخرى.

---

(١)مقدمة بحث بعنوان ضوابط نقد الرواة وأثرها في الحكم على الناقد، للدكتور أمين القضاة، نشر المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية.

(٢)سورة الحجرات، آية (٦).

يقول الحافظ ابن كثير: "يَأْمُرُ تَعَالَىٰ بِالتَّثَبُّتِ فِي خَبَرِ الْفَاسِقِ لِيُحتَاطَ لَهُ، لِئَلَّا يُحْكَمَ بِقَوْلِهِ فَيَكُونَ - فِي نَفْسِ الْأَمْرِ - كَاذِبًا أَوْ مُخْطِئًا، فَيَكُونَ الْحَاكِمُ بِقَوْلِهِ قَدِ اقْتَفَىٰ وَرَاءَهُ، وَقَدْ نَهَىٰ اللَّهُ عَنِ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُفْسِدِينَ، وَمِنْ هَاهُنَا امْتَنَعَ طَوَائِفُ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ قَبُولِ رِوَايَةِ مَجْهُولِ الْحَالِ لِاحْتِمَالِ فِسْقِهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَقَبِلَهَا آخَرُونَ لِأَنَّا إِنَّمَا أُمِرْنَا بِالتَّثَبُّتِ عِنْدَ خَبَرِ الْفَاسِقِ، وَهَذَا لَيْسَ بِمُحَقَّقِ الْفِسْقِ لِأَنَّهُ مَجْهُولُ الْحَالِ"[1].

ولذا فالله تعالىٰ يدعو عباده إلىٰ تطبيق هذا المنهج الوسطي في نقد الأخبار والأحكام، فيقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾[2].

يعني: لا يحملنكم بغضكم لأقوام علىٰ ألا تعدلوا فيهم، ومن العدل نقد هؤلاء الناس بما يستحقونه مدحًا وذما، أو تعديلا وجرحا دون مَيل أو شطط، ولذا يقول ابنُ دقيق العيد مبينا أن الوسطية لا بد منها في منهج النقد الحديثي، لأن مُتَجَنِّبَهَا علىٰ خطر: "أَعْرَاض الْمُسلمين حُفْرَة من حفر النَّار وقف علىٰ شفيرها طَائِفَتَانِ من النَّاس المحدثون والحكام"[3].

الوسطيةُ منهجٌ نبويٌ، تقول أم المؤمنين عائشةُ رضي الله عنها: "مَا خُيِّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا، مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا، فَإِنْ كَانَ إِثْمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ، وَمَا انْتَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ حُرْمَةُ اللَّهِ، فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ بِهَا"[4].

ولذا فالنبي ﷺ يستخدم هذا المنهج الوسطي، ليس مع شخص فاسق فحسب، بل مع زعيم الفساق.

---

(١)تفسير ابن كثير، (٧/ ٣٧٠)، طبعة دار طيبة.

(٢)سورة المائدة، آية (٨).

(٣)الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، ص(٤٥٣)، طبعة دار العلوم.

(٤)صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، حديث(٣٥٦٠)، (٤/ ١٨٩).

يقول أبو هريرة ﷺ فيما رواه البخاريُ في صحيحه[1] مُعَلَّقًا بصيغة الجزم: "وَكَّلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ، وَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: إِنِّي مُحْتَاجٌ، وَعَلَيَّ عِيَالٌ وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، قَالَ: فَخَلَّيْتُ عَنْهُ، فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ البَارِحَةَ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً، وَعِيَالًا، فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ، وَسَيَعُودُ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهُ سَيَعُودُ، فَرَصَدْتُهُ، فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: دَعْنِي؛ فَإِنِّي مُحْتَاجٌ وَعَلَيَّ عِيَالٌ، لا أَعُودُ، فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً، وَعِيَالًا، فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ، فَرَصَدْتُهُ الثَّالِثَةَ، فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَهَذَا آخِرُ ثَلاثِ مَرَّاتٍ، أَنَّكَ تَزْعُمُ لا تَعُودُ، ثُمَّ تَعُودُ، قَالَ: دَعْنِي، أُعَلِّمْكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا، قُلْتُ: مَا هُوَ ؟، قَالَ: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ، فَاقْرَأْ آيَةَ الكُرْسِيِّ: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ﴾، [البقرة: ٢٥٥]، حَتَّى تَخْتِمَ الآيَةَ، فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلا يَقْرَبَنَّكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ البَارِحَةَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: مَا هِيَ، قُلْتُ: قَالَ لِي: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الكُرْسِيِّ مِنْ أَوَّلِهَا حَتَّى تَخْتِمَ الآيَةَ: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَقَالَ لِي: لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ، وَلَا يَقْرَبَكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ - وَكَانُوا أَحْرَصَ شَيْءٍ عَلَى الخَيْرِ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطِبُ مُنْذُ ثَلاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: لا، قَالَ: ذَاكَ شَيْطَانٌ".

فهنا نجد النبيَ ﷺ قد استخدم منهج الوسطية في نقد هذا الخبر، حيث لم يَرُده؛ لأنه خبرُ شيطان، ولكن قَبِلَه؛ لأنه خبرُ صدقٍ، حتى ولو كان الناقلُ له شيطانًا، فالوسطيةُ في النقد تقتضي التفريقَ بين

---

(١) صحيح البخاري، كِتَاب الوَكَالَةِ، بَابُ إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا، فَتَرَكَ الوَكِيلُ شَيْئًا فَأَجَازَهُ المُوَكِّلُ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى جَازَ، حديث(٢٣١١)، (٣/ ١٠١).

حال الراوي وحال المروِي، حسبَ القواعد التي صاغها نُقَّادُ الحديث، ولذا قال: "صَدَقَكَ"، يعني في هذا الخبر، وهو كذوب، يعني في عامة أخباره.

ومن ثم فمن القواعد المقررة عند المحدثين، والتي تدل على وسطيتهم النقدية أنه لا تلازُم بين السند والمتن في الحكم(١).

ونجد النبي ﷺ كذلك يستخدم هذا المنهج في نقد حديثِه نفسِه وأخباره التي أخبر بها عن الله تعالى، فهذا عمر بن الخطاب ﷺ يقول للنبي ﷺ: "أَوَلَيْسَ كُنْتَ تُحَدِّثُنَا أَنَّا سَنَأْتِي البَيْتَ فَنَطُوفُ بِهِ؟"، فيقول النبي ﷺ: "بَلَى"، ثم يستَخْدِم مع عمر ﷺ منهج الوسطية في النقد، فيقول: "فَأَخْبَرْتُكَ أَنَّا نَأْتِيهِ العَامَ"، قَالَ عمر ﷺ: "قُلْتُ: لا"، قَالَ النبي ﷺ: "فَإِنَّكَ آتِيهِ وَمُطَّوِّفٌ بِهِ"(٢).

فهنا نجد النبي ﷺ ا ستخدم الاعتدال والجواب الأفضل مع عمر ﷺ، في نقد شُبهة عمر ﷺ، فلم يقل له: أتكذبني، أتَشُك في قولي، لا، بل ألزمه إلزامًا ودعاه إلى النقد الو سطي، كأنه يقول: يا عمر، إن الو سطية في النقد تُلزِمُك بألا تعترض عليَّ في مثل هذا، لأنني لم أحدد العامَ، فالاعتدالُ والو سطية أن تُلزم وتنقد الشخص بما يَلزَمُه وعلى قَدر ما صدر منه. فالنبي ﷺ علَّمه الوسطيةَ وألزمه بالوسطية.

واستخدامُ النبي ﷺ لهذا المنهج الوسطي في نَقدِ النَّقْدِ إنما هو درسٌ لكل عالم ومؤلف ومتحدث يجد شخصًا يريد نقدَه، فمنهم مَن يلزم منهج التفريطِ فلا يَرُد النقد عن نفسه، أو يرده بما لا يُمثل ردًا أو يَرُد ويظهر حقًا، ومنهم مَن يَلزم منهجَ الإفراط فيحاولُ تقديسَ كلامِه ورأيِه أو إطراءَ ذاتِه ونفسه، كأنه إلهٌ لا يُنقد كلامُه أو تُذم ذاتُه، وكلا المنهجين عن الصواب بمعزِل، ومنهج الوسطية يتمثل في نقد النقد بوسطيةِ المنهج النقدي، فيلزم منهج الاعتدال والحقِ في نقد كلامِه وأخباره فيقبَلُ الحق ويُقره، سواء كان في كلامه أو في نقدِ غيره، ولذا نجد النبي ﷺ أيضا يلزم ذَا المنهج مرةً ثانية، لكن في

---

(١)معايير نقد المتن عند المحدثين، إعداد إبراهيم صديق، ص(٤)، طبعة مركز سلف.

(٢)صحيح البخاري، كتاب الشروط، بَابُ الشُّرُوطِ فِي الجِهَادِ وَالمصَالَحَةِ مَعَ أَهْلِ الحَرْبِ وَكِتَابَةِ الشُّرُوطِ، حديث(٢٧٣١)، (٣/ ١٩٣).

صورة الإقرار للناقِد، فقد روىٰ مسلم في صحيحه[1] عَنْ أَنَسٍ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ يُلَقِّحُونَ، فَقَالَ: لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلُحَ، قَالَ: فَخَرَجَ شِيصًا، فَمَرَّ بِهِمْ فَقَالَ: مَا لِنَخْلِكُمْ ؟، قَالُوا: قُلْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ".

فنجد النبي ﷺ اعترف للناقد بما قالَه، وهذا عين الوسطية، فهي تعني الاعتدال في النقد وفي قبول النقد أو رده.

وقد سار نُقَّاد الحديث علىٰ منهج الوسطية الذي علمهم إياهُ رسول الله ﷺ، فنجد الحافظ الذهبي يسمي كتابَه: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ويحمد الله في مقدمته علىٰ أن جعل الوسطية في أمة الحبيب ﷺ فيقول: "و صيَّر أمته خيرَ أمة أخرجت للناس فيا حبذا التبصير، وجعل فيهم أئمةً ونقادًا يدققون في النفير والقطمير، ويتبصرون في ضبط آثار نبيهم أتم التبصير، ويتعوذون بالله من الهوىٰ والتقصير، ويتكلمون في مراتب الرجال وتقرير أحوالهم، مِن الصدق والكذب، والقوة والضعف، أحسن تقرير"[2].

ويشير في مقدمته كذلك إلىٰ أنه قد سلك منهج الوسطية في هذا الكتاب، فيقول علىٰ سبيل المثال: "وفيه مَن تُكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنىٰ لين، وبأقل تجريح، فلولا أن ابنَ عدي أو غيرَه مِن مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لِثِقَته، ولم أرَ مِن الرأي أن أحذف اسم أحدٍ ممن له ذكرٌ بتليينٍ ما في كتب الأئمةِ المذكورين، خوفًا من أن يُتعقب عليّ، لا أني ذكرته لضعف فيه عندي، إلا ما كان في كتاب البخاري وابنِ عدي وغيرهما، من الصحابة فإني أُسقطهم لجلالة الصحابة، ولا أذكرهم في هذا المصنف، فإن الضعف إنما جاء من جهة الرواة إليهم. وكذا لا أذكر في كتابي مِن الأئمة المتبوعين في الفروع أحدا لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة، والشافعي، والبخاري، فإن ذكرت أحدا منهم فأذكره علىٰ الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس، إذ

---

(١)صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب وُجُوبِ امْتِثَالِ مَا قَالَهُ شَرْعًا دُونَ مَا ذَكَرَهُ ﷺ مِنْ مَعَايِشِ الدُّنْيَا عَلَىٰ سَبِيلِ الرَّأْيِ، حديث(٢٣٦٣)، (٤/ ١٨٣٦).

(٢)ميزان الاعتدال، للذهبي، (١/ ١)، طبعة دار المعرفة.

إنما يضر الإنسانَ الكذبُ، والإصرارُ على كثرة الخطأ، والتجرِّي على تدليس الباطل، فإنه خيانة وجناية، والمرء المسلم يُطبع على كل شئ إلا الخيانة والكذب"[1].

فهنا يشير إلى اتباعه منهجَ الوسطية والإنصاف في نقد هؤلاء الرواة، لأن ذكرهم في كتابه في حد ذاته نقدٌ لهم، لكنه يعلل هذا الذِّكر، ويبرره ويشير إلى أنه جاء على خلاف قاعدته في الكتاب لكثير من الأغراض والأسباب.

ويقول أيضا: "وكذلك مَن قد تُكُلِّم فيه من المتأخرين لا أُورد منهم إلا مَن قد تبين ضعفُه، واتضح أمرُه من الرواة، إذ العمدة في زماننا ليس على الرواة، بل على المحدثين والمقيدين والذين عُرفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسماء السامعين"[2].

فهو هنا يشير إلى مَعلمٍ آخر من معالم الوسطية في منهج النقد الحديثي للرواة مبينا أن الوسطية في النقد تعني وتستلزِم عدم النقد إذا لم توجد فائدة مِن النقد، فهؤلاء المتأخرين قد تَوقف هو عن نقدهم إلا المشهورين؛ لأن نقدهم عنده تحصيلُ حاصل، فلا يترتب عليه كبير فائدةٍ إذ العمدة في الروايات على غيرهم.

ويجدر بنا هنا أن نذكرَ بعضَ معالم ودِلالاتِ وأماراتِ الوسطية التي استفدناها مِن منهج المحدثين في نقد الرواة[3]، والتي تُبين لنا بوضوحٍ وجلاء وسطيةَ هذا المنهج النقدي، ومنها:

١- ذكر الجرح والتعديل معًا في الراوي المختلفِ فيه، وعدمُ الاقتصار على ذكر الجرح فقط.

وهذا واضح جَلِيٌّ في جُل كتبهم، كالجرحِ والتعديل، والكامِل، وتهذيبِ الكمال، وميزان الاعتدال.

ومن هنا نجد عباراتهم تؤيد هذا المعْلَمَ، يقول الخطيبُ: "وَإِذَا اجْتَمَعَ فِي أَخْبَارِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٌ مِنَ الْمَحَاسِنِ وَالْمَنَاقِبِ وَالْمَطَاعِنِ وَالْمَثَالِبِ وَجَبَ كَتْبُ الْجَمِيعِ وَنَقْلُهُ وَذِكْرُ الْكُلِّ

---

(١)ميزان الاعتدال، (١/ ٢).

(٢)ميزان الاعتدال، (١/ ٤).

(٣)نقلتها بتصرف وقمت بزيادة بعض المعالم مِن عندي، وذلك النقل مِن بحث عنوانه: مظاهر الإنصاف عند المحدثين في جرح الرواة، للدكتور عبد الرحمن الخميسي، طبعة مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

وَنَشْرُهُ". ثم ينقل الخطيبُ عن ابن سيرين قولَه: "ظَلَمْتَ أَخَاكَ إِذَا ذَكَرْتَ مَسَاوِئَهُ وَلَمْ تَذْكُرْ مَحَاسِنَهُ"[1].

ويعترضُ الذهبيُ على من يخالف هذا المنهج، فيُوثق أبان بنَ يزيد العطار، ثم يقول: "وقد أورَدَه أيضا العلامةُ أبو الفرج ابنُ الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوالَ مَن وثقه. وهذا مِن عيوب كتابه، يَسْرُد الجرح، ويسكتُ عن التوثيق، ولولا أن ابنَ عدي وابنَ الجوزي ذكرا أبانَ بنَ يزيد لما أوردته أصلا"[2].

ويقول ابنُ حجر عائِبًا على ابنِ الجوزي في ذاتِ الترجمة: "ولم يذكر مَن وثقه، وهذا مِن عيوب كتابه يذكر مَن طعن الراوي ولا يذكر مَن وثقه"[3].

٢- عدم محاباة أَحدٍ مِن المجروحين ولو كان قريبا.

يقول البيهقيُّ: "ومَن أنعم النظر في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة، وما يُقبل من الأخبار وما يُرد، علم أنهم لم يألوا جَهدا في ذلك، حتى إذا كان الابنُ يقدحُ في أبيه إذا عَثَر منه على ما يوجب رَد خبره، والأبُ في ولده، والأخُ في أخيه، لا تأخذه في الله لومةُ لائم، ولا تمنعه في ذلك شَجنة رَحِم ولا صلةُ مال. والحكاياتُ عنهم في ذلك كثيرةٌ، وهي في كتبي المصنفةِ في ذلك مكتوبةٌ"[4].

ومنها ما ذكره ابنُ حبان، حيث قال: "سُئِلَ عَلِيّ بن المَدِينِيّ عَن أَبِيه فَقَالَ: اسألوا غَيْرِي، فَقَالَ: سألناك، فَأَطْرَقَ ثمَّ رفع رَأسه وَقَالَ: هَذَا هُوَ الدَّين؛ أبي ضَعِيف"[5].

فهذه عين الوسطية التي وصف الله بها أمة محمد ﷺ وجعلها سببا في قبول شهادتهم على الناس.

٣- عدم الاعتدادِ بالجرح الذي تشوبه شائبةٌ، مثل الجرح الصادر مِن الأقران، أو مِن إمام متشدد

---

(١)الجامع لأخلاق الراوي، (٢/ ٢٠٢).

(٢)ميزان الاعتدال، (١/ ١٦).

(٣)تهذيب التهذيب، لابن حجر، (١/ ١٠٢)، طبعة دائرة المعارف الهندية.

(٤)دلائل النبوة، للبيهقي، (١/ ٤٧)، طبعة دار الكتب العلمية.

(٥)المجروحين، لابن حبان، (٢/ ١٥)، طبعة دار المعرفة.

في مقابلة توثيقِ الآخرين، أو كان بسبب تَعَصُّبٍ مذهبي، أو اختلافِ العقائد، أو كان الجرحُ صادرا عن هوىٰ أو جهل أو كان مُبهما في مقابلة التوثيق، وكلِّ مَن شابت جرحه شبهةٌ حتىٰ تزول، أو يتأيد الجرحُ بحجة قوية.

يقول الذهبي: "كلامُ الأقران بعضِهم في بعض لا يُعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوةٍ أو لمذهب أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم اللهُ، وما علمتُ أن عصرًا مِن الأعصار سَلِم أهلُه مِن ذلك، سوىٰ الأنبياء والصديقين، ولو شئتُ لسردت مِن ذلك كراريس، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غِلًا للذين آمنوا ربنا إنك رؤف رحيم"[1].

ويقول ابن حجر: "ولْيَحْذَرِ المتكلِّمُ في هذا الفنِّ مِن التَّساهُلِ في الجَرْحِ والتَّعديلِ، فإنَّهُ إنْ عدَّلَ أحدا بغيرِ تثبُّتٍ كانَ كالمُثْبِتِ حُكْمًا ليسَ بثابتٍ، فيُخْشىٰ عليهِ أنْ يدْخُلَ في زُمرةِ مَن روىٰ حَديثا وهُو يظنُّ أنَّهُ كَذِبٌ. وإنْ جَرَّحَ بغيرِ تَحَرُّزٍ، فإنَّه أقْدَم علىٰ الطَّعنِ في مُسلمٍ بَريءٍ مِن ذلك، ووسَمَهُ بِميْسَمِ سُوءٍ يَبْقىٰ عليهِ عارُهُ أبدا. والآفةُ تدخُلُ في هذا: تارةً مِنَ الهَوىٰ والغَرَضِ الفاسِدِ، وكلامُ المتقدِّمينَ سالِمٌ مِن هذا غالبا، وتارةً مِن المخالفةِ في العَقائدِ، وهُو موجودٌ كثيرا؛ قديما وحَديثا، ولا ينْبَغي إطلاقُ الجَرْحِ بذلك، فقد قدَّمْنا تحقيقَ الحالِ في العملِ بروايةِ المبتَدِعةِ. والجَرْحُ مُقَدَّمٌ عَلىٰ التَّعْديلِ، وأطلقَ ذلك جماعةٌ، ولكنَّ محلَّهُ إن صَدَرَ مُبَيَّنا مِن عَارِفٍ بأسْبَابِهِ؛ لأنَّه إنْ كانَ غيرَ مفسَّرٍ لم يَقْدَحْ فيمَنْ ثبَتَتْ عدالَتُه. وإنْ صدَرَ مِن غيرِ عارفٍ بالأسبابِ لم يُعْتَبَرْ بهِ أيضا. فإنْ خَلا المجْروحُ عَنِ التَّعديلِ قُبِلَ الجَرْحُ فيهِ مُجْمَلا غيرَ مبيَّنِ السَّببِ إذا صدَرَ مِن عارفٍ عَلىٰ المخْتارِ؛ لأنَّهُ إذا لم يكُنْ فيهِ تعديلٌ فهو في حيِّزِ المجهولِ، وإعمالُ قولِ المجَرِّحِ أولىٰ مِن إهمالِه. ومالَ ابنُ الصَّلاحِ في مثلِ هذا إلىٰ التوقُّفِ فيهِ"[2].

ويقول السخاوي: "وقد قسم الذهبي مَن تكلم في الرجال أقساما، فقسمٌ تكلموا في سائر الرواة، كابن معين وأبي حاتم، وقسم تكلموا في كثير من الرواة، كمالك وشعبة، وقسم تكلموا في

---

(١) ميزان الاعتدال، (١/ ١١١).

(٢) نزهة النظر، لابن حجر، (١/ ١٣٩)، طبعة مطبعة الصباح.

الرجل بعد الرجل، كابن عيينة والشافعي، قال: وهم الكل على ثلاثة أقسام أيضا: قسم منهم متعنت في التوثيق، متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلا، فانظر هل وافقه غيرُه على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذاك الرجلَ أحدٌ مِن الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحدٌ، فهذا هو الذي قالوا: لا يقبل منه الجرح إلا مُفسرا، يعني لا يكفي فيه قولُ ابنِ معين مثلا: هو ضعيف. ولم يُبين سبب ضعفه، ثم يجيءُ البخاري وغيرُه يوثقه، ومثلُ هذا يُختلف في تصحيح حديثه وتضعيفِه، ومِن ثم قال الذهبي، وهو مِن أهل الاستقراء التام في نقد الرجال: لم يجتمع اثنانِ مِن علماء هذا الشأن قَط على توثيقِ ضعيف ولا على تضعيفِ ثقةٍ. انتهى. ولهذا كان مذهبُ النسائي أن لا يَترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميعُ على تركه، كما تقدم مع ترجيحه بما يحسن استحضاره هنا، وقسم منهم متسمح، كالترمذي والحاكم، قلت: وكابن حزم فإنه قال في كلٍ مِن أبي عيسى الترمذي وأبي القاسم البغوي وإسماعيل بن محمد الصفار وأبي العباس الأصم وغيرهم من المشهورين: إنه مجهول. وقسم معتدل، كأحمد والدارقطني وابن عدي. ولوجود المتشدد ومقابِلِه نشأ التوقفُ في أشياء من الطرفين، بل ربما رُد كلامُ كل من المعدل والجارح مع جلالته وإمامته ونقده وديانته، إما لانفراده عن أئمة الجرح والتعديل، كالشافعي رحمه الله في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، فإنه كما قال النووي: لم يوثقه غيرُه. وهو ضعيفٌ باتفاق المحدثين، لكن قد اعتذر الساجي عن الشافعي بأنه لم يُخرج عنه إلا في الفضائل، يعني: وهُم يتسامحون فيها، وتُعقب بأن الموجود خلافُه، وابنُ حبان بأن مجالسته لإبراهيم كانت في حداثته"[1].

٤- قبول رواية المبتدع العدلِ إذا لم يرو ما يُؤيد بدعته.

هذه قاعدة مِن قواعد الوسطية في منهج النقد الحديثي، ومَعْلَمٌ مِن معالمها، يقول الحافظ ابن حجر: "ثمَّ البِدْعَةُ، وهي السَّببُ التَّاسعُ مِن أَسبابِ الطَّعنِ في الرَّاوي، وهي إِمَّا أَنْ تكونَ بمُكَفِّرٍ؛ كأَنْ يعتقِدَ ما يستَلْزِمُ الكُفْرَ، أو بِمُفَسِّقٍ: فالأَوَّلُ: لا يَقْبَلُ صاحِبَها الجُمهورُ، وقيلَ: يُقْبَلُ مُطلقا، وقيلَ: إِنْ كانَ لا يعتَقِدُ حِلَّ الكَذِبِ لنُصرَةِ مقالَتِه قُبِلَ. والتحقيق أنه لا يُرَدُّ كُلُّ مُكفِّرٍ ببدعَتِه؛ لأَنَّ كلَّ طائفةٍ

---

(١) فتح المغيث، (٤/ ٣٦٤).

تدَّعي أَنَّ مخالِفيها مبتَدِعةٌ، وقد تُبالِغُ فتُكفِّرُ مخالِفها، فلو أُخِذَ ذلك على الإطلاقِ؛ لاسْتَلْزَمَ تكفيرَ جميعِ الطَّوائفِ، فالمعْتَمَدُ أَنَّ الَّذي تُرَدُّ روايتُهُ مَنْ أَنكَرَ أَمرا مُتواتِرا مِن الشَّرعِ، معلوما مِن الدِّينِ بالضَّرورةِ، وكذا مَن اعتقدَ عكسَهُ. فأَمَّا مَن لم يَكُنْ بهذهِ الصِّفَةِ، وانْضَمَّ إلى ذلك ضَبْطُهُ لِما يَرويهِ مَعَ وَرَعِهِ وتَقْواهُ؛ فلا مانِعَ مِن قَبولِهِ أصلا. والثاني: وهو مَن لا تَقْتَضي بدعَتُهُ التَّكفيرَ أَصلا، وقد اختُلِفَ أَيضا في قَبولِهِ ورَدِّهِ: فقيلَ: يُرَدُّ مُطلَقا، وهُو بَعيدٌ. وأَكثرُ مَا عُلِّلَ بهِ أَنَّ في الرِّوايةِ عنهُ تَرويجًا لأمرِهِ وتَنْويها بذِكْرِهِ. وعلى هذا؛ فيَنْبَغي أَنْ لا يُرْوى عنْ مُبْتَدِعٍ شيءٌ يُشارِكُه فيهِ غيرُ مُبتدِعٍ. وقيلَ: يُقْبَلُ مُطْلقا إلا إن اعْتَقَدَ حِلَّ الكَذِبِ كما تقدَّمَ. وقيلَ: يُقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ داعِيةً إلى بِدعَتِهِ؛ لأنَّ تزيينَ بِدعَتِه قد يَحْمِلُهُ على تَحريفِ الرِّواياتِ وتَسويَتِها على ما يقتَضيهِ مذهَبُه، وهذا في الأَصَحِّ. وأَغْرَبَ ابنُ حِبَّانَ، فادَّعى الاتِّفاقَ على قَبولِ غيرِ الدَّاعيةِ مِن غيرِ تفصيلٍ. نَعَمْ؛ الأكثرُ على قَبولِ غيرِ الدَّاعيةِ؛ إلا إنْ رَوى ما يُقَوِّي بِدْعَتَهُ، فيُرَدُّ على المذهَبِ المختارِ، وبهِ صرَّحَ الحافِظُ أَبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ يعقوبَ الجُوْزَجانِيُّ شيخُ أَبي داودَ والنَّسائِيِّ في كتابِه معرفة الرِّجال، فقالَ في وَصْفِ الرُّواةِ: ومِنهُم زائغٌ عن الحَقِّ - أَيْ: عنِ السُّنَّةِ - صادقُ اللَّهجَةِ، فليسَ فيهِ حيلةٌ؛ إلا أَنْ يُؤخَذَ مِن حديثِه ما لا يكونُ مُنكرا إذا لم يُقَوِّ بِدْعَتَهُ. اهـ. وما قالَه متَّجِهٌ؛ لأنَّ العلَّةَ التي لها رُدَّ حديثُ الدَّاعيةِ واردةٌ فيما إذا كانَ ظاهِرُ المرويِّ يُوافِقُ مذهَبَ المبْتَدِع، ولو لم يكنْ داعيةً، واللهُ أَعلمُ"[1].

ويقول أيضا: "وَأما الْبِدْعَة فالموصوف بهَا أما أَن يكون مِمَّن يُكَفَّر بهَا أَو يفسق، فالمكفر بهَا لَا بُد أَن يكون ذَلِك التَّكْفِير مُتَّفقا عَلَيْهِ من قَوَاعِد جَمِيع الْأَئِمَّة كَمَا فِي غلاة الروافض مِن دَعْوَى بَعضهم حُلُول الإلهية فِي عَليّ أَو غَيره أَو الْإِيمَان بِرُجُوعِهِ إِلَى الدُّنْيَا قبل يَوْم الْقِيَامَة أَو غير ذَلِك، وَلَيْسَ فِي الصَّحِيح من حَدِيث هَؤُلَاءِ شَيْء الْبَتَّةَ، والمفسق بهَا كبِدَع الْخَوَارِج وَالرَّوَافِض الَّذين لَا يغلون ذَلِك الغلو وَغير هَؤُلَاءِ من الطوائف الْمُخَالفين لأصول السّنة خلافًا ظَاهرا لكنه مُسْتَند إِلَى تَأْوِيل ظَاهِرُهُ سَائِغ، فقد اخْتلف أهل السّنة فِي قبُول حَدِيث من هَذَا سَبيلُه إِذا كَانَ مَعْرُوفا بالتحرز من الْكَذِب مَشْهُورا بالسلامة من خوارم المروءة مَوْصُوفا بالديانة وَالْعِبَادَة، فَقيل: يقبل مُطلقًا، وَقيل: يرد

(١) نزهة النظر، (١/ ١٠٣).

مُطلقًا، وَالثَّالِث: التَّفْصِيلُ بَين أَن يكون دَاعِيَة أَو غير دَاعِيَة، فَيقبل غير الداعيه وَيرد حَدِيث الداعية، وَهَذَا الْمَذْهَب هُوَ الأعدل وَصَارَت إِلَيْهِ طوائف من الْأَئِمَّة، وَادّعىٰ ابن حبَان إِجْمَاع أهل النَّقْل عَلَيْهِ لَكِن فِي دَعْوَىٰ ذَلِك نظر، ثمَّ اخْتلف الْقَائِلون بِهَذَا التَّفْصِيل فبعضهم أطلق ذَلِك وَبَعْضهمْ زَاده تَفْصِيلًا، فَقَالَ: إِن اشْتَمَلت رِوَايَة غير الداعيه علىٰ مَا يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظَاهرا فَلَا تقبل، وَإِن لم تشْتَمل فَتقبل، وطرد بَعضهم هَذَا التَّفْصِيل بِعَيْنِه فِي عَكسه فِي حق الداعية، فَقَالَ: إِن اشْتَمَلت رِوَايَته علىٰ مَا يرد بدعته قبل، وَإِلَّا فَلَا، وعَلىٰ هَذَا إِذا اشْتَمَلت رِوَايَة المبتدع سَوَاء كَانَ دَاعِيَة أم لم يكن علىٰ مَا لَا تعلق لَهُ ببدعته أصلا، هَل ترد مُطلقًا أَو تقبل مُطلقًا، مَال أَبُو الْفَتْح الْقشيرِي إِلَىٰ تَفْصِيل آخر فِيهِ، فَقَالَ: إِن وَافقه غَيره فَلَا يُلْتَفت إِلَيْهِ هُوَ إخمادا لبدعته واطفاء لناره، وَإِن لم يُوَافقهُ أحد وَلم يُوجد ذَلِك الحَدِيثُ إلا عِنْده مَعَ مَا وَصفنَا من صدقه وتحرزه عَن الْكَذِب واشتهاره بِالدّينِ وَعدم تعلق ذَلِك الحَدِيث ببدعته فَيَنْبَغِي أَن تُقدم مصلحَة تَحْصِيل ذَلِك الحَدِيث وَنشر تِلْكَ السّنة علىٰ مصلحَة إهانته وإطفاء بدعته، وَالله أعلم.

وَاعلم أَنه قد وَقع من جَمَاعَة الطعْنُ فِي جَمَاعَة بِسَبَب اخْتلَافهمْ فِي العقائد فَيَنْبَغِي التنبه لذَلِك وَعدم الِاعْتِدَاد بِهِ إِلَّا بِحَق، وَكَذَا عَابَ جَمَاعَةٌ مِن الورعين جَمَاعَةً دخلُوا فِي أَمر الدُّنْيَا فضعفوهم لذَلِك، وَلَا أثر لذَلِك التَّضْعِيف مَعَ الصدْق والضبط، وَالله الْمُوفق وَأَبْعد ذَلِك كُله من الِاعْتِبَار تَضْعِيف مَن ضعف بعضَ الرواة بِأَمْر يكون الْحمل فِيهِ علىٰ غَيره أَو للتجامل بَين الأقران، وَأَشد من ذَلِك تَضْعِيف مَن ضعف مَن هُوَ أوثق مِنْهُ أَو أعلىٰ قدرًا أَو أعرف بِالْحَدِيثِ فَكل هَذَا لَا يعْتَبر به"[1].

ومن ثم فقد بين الحافظُ أن جماهير النقاد اتبعوا المنهج الوسطي في روايات المبتدعة، فلم يلتزموا التفريط فيقبلوها مطلقا، ولا الإفراط فيردوها مطلقا، ولكن حَكَّمُوا فيها منهج الوسطية فقبلوها إذا لم يكن ضررٌ، والصحيحان خيرُ شاهد علىٰ هذا، وجماهيرُ المحدثين في ذلك خلفٌ لرسول الله ﷺ في قصةِ الشيطان مع أبي هريرة كما تقدم قريبا.

---

(١)هدي الساري، لابن حجر، ص(٣٨٥)، المطبعة السلفية.

٥- عدم الزيادة في الجرح على القدر المطلوب.

فقد كان من معالم الوسطية في منهج نقد الرواة أن يلتزم الناقدُ العدلَ والحق دون إفراط أو تفريط، ومِن ثَم يلزمه أن يتعامل مع الجرح على أنه خلافُ الأصل، فإذا زاد انقلب غِيبةً محرمةً، وإذا قَلَّ عن قَدره لم يُؤد غَرضَه مِن حفظ الدين، فما هو إلا ضرورةٌ، والضرورةُ تُقدر بقدرها.

يقول العِزُّ بنُ عبد السلام: "جَرْحُ الشُّهُودِ عِنْدَ الْحُكَّامِ فِيهِ مَفْسَدَةُ هَتْكِ أَسْتَارِهِمْ، لَكِنَّهُ وَاجِبٌ لِأَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي حِفْظِ الْحُقُوقِ مِنْ الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَبْضَاعِ وَالْأَنْسَابِ وَسَائِرِ الْحُقُوقِ أَعَمُّ وَأَعْظَمُ، فَإِنْ عَلِمَ مِنْهُ ذَنْبَيْنِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ الْآخَرِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَجْرَحَهُ بِالْأَكْبَرِ لِأَنَّهُ مُسْتَغْنًى عَنْهُ، وَإِنْ اسْتَوَيَا تَخَيَّرَ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا"[1]. ويقول السخاوي: "لا يجوز التجريح بشيئين إذا حصل بواحد"[2]. ويقول: "وإذا أمكنه الجرح بالإشارة المفهمة أو بأدنى تصريح لا تجوز له الزيادة على ذلك، فالأمور المرَخَّص فيها للحاجة لا يرتقي فيها إلى زائد على ما يُحَصِّلُ الغرضَ"[3]. ويقول اللكنوي: "لما كَانَ الْجَرْح أمرًا صعبًا، فَإِن فِيهِ حقُ الله مَعَ حق الْآدَمِيّ، وَرُبمَا يُورث -مَعَ قطع النّظر عَن الضَّرَر فِي الْآخِرَة- ضَرَرا فِي الدُّنْيَا مِن المنافرة والمقتِ بَين النَّاس، وإنما جوز للضَّرُورَة الشَّرْعِيَّة، حكمُوا بِأَنَّهُ لَا يجوز الْجَرْح بِمَا فَوق الْحَاجة وَلَا الِاكْتِفَاء على نقلِ الْجَرْح فَقَط فِيمَن وُجِد فِيهِ الْجَرْح وَالتَّعْدِيل كِلَاهُمَا مِن النقاد، وَلَا جرح مَن لَا يحْتَاج إلى جرحه، وَمَنعُوا مِن جرح الْعلمَاء الَّذين لَا يحْتَاج إليهم فِي رِوَايَة الأحاديث بِلَا ضَرُورَة شَرْعِيَّة"[4].

٦- عدم التعرض بالجرح لمن ليس مِن أهل الرواية، ووضع شروط لمن يتكلم في الجرح والتعديل.

جوز العلماء الجرح لما فيه مِن الذب عن سنة النبي ﷺ، ومن ثم فلا يجوز جرح مَن ليس مِن رواتها، ولا مِن المشتغلين بها، ما لم يكن هناك مبرر آخر يستلزم جرحه، وقد وضع العلماء قواعد

---

(١)قواعد الأحكام في مصالح الأنام، للعز بن عبد السلام، (١/ ١٥٤)، دار القلم.

(٢)فتح المغيث، (٤/ ٣٦٤).

(٣)الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، للسخاوي، ص(١١٧)، مؤسسة الرسالة.

(٤)الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، لعبد الحي اللكنوي، ص(١١)، مكتبة ابن تيمية.

وشروطًا لمن يشتغل بهذا العلم، قال اللكنوي: "يُشْتَرط فِي الْجَارِح والمعدل: الْعلم وَالتَّقوىٰ والورع والصدق والتجنب عَن التعصب، وَمَعْرِفَة أسباب الْجَرْح والتزكية، وَمن لَيْسَ كَذَلِك لَا يُقبل مِنْهُ الْجَرْح وَلَا التَّزْكِيَة"(١).

٧- اختيار ألفاظ الجرح والتعديل المناسبة لكل راو.

التوسط كما عرفنا يُلزم الشخص بانتقاء الألفاظ وتحريرها دون إفراط يُطرِي أو تفريط يُنقص، فالرواةُ عند المحدثين ليسوا في مرتبة واحدة مِن التعديل، أو التجريح، ومن ثم حرروا المراتب حسب حال كل راوٍ؛ التزاما منهم بمنهج الوسطية والإنصاف والعدالة في النقد.

يقول الذهبي: "وقد احتوىٰ كتابي هذا علىٰ ذكر الكذَّابين الوضَّاعين المتعمدين قاتلهم الله، وعلىٰ الكاذبين في أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا، ثم علىٰ المتهمين بالوضع أو بالتزوير، ثم علىٰ الكذابين في لهجتهم لا في الحديث النبوي، ثم علىٰ المتروكين الهلكىٰ الذين كثر خطؤهم وتُرك حديثُهم ولم يُعتمد علىٰ روايتهم، ثم علىٰ الحفاظ الذين في دينهم رقةٌ، وفي عدالتهم وهنٌ، ثم علىٰ المحدثين الضعفاء مِن قِبَل حفظهم، فلهم غلطٌ وأوهام، ولم يترك حديثهم، بل يُقبل ما رووه في الشواهد والاعتبار بهم لا في الأصول والحلال والحرام، ثم علىٰ المحدثين الصادقين أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لينٌ ولم يبلغوا رُتبة الأثبات المتقنين، ثم علىٰ خلق كثير من المجهولين ممن يَنُصُّ أبو حاتم الرازي علىٰ أنه مجهول، أو يقول غيرُه: لا يعرف أو فيه جهالة أو يُجهل، أو نحو ذلك مِن العبارات التي تدل علىٰ عدم شهرة الشيخ بالصدق، إذ المجهول غيرُ محتج به، ثم علىٰ الثقات الأثبات الذين فيهم بدعة، أو الثقات الذين تَكلَّم فيهم من لا يُلتفت إلىٰ كلامه في ذلك الثقة، لكونه تعنت فيه، وخالف الجمهور مِن أولي النقد والتحرير، فإنا لا ندعي العصمة مِن السهو والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء"(٢).

ثم قال بعدها: " فأعلىٰ العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن،

---

(١)الرفع والتكميل، ص(١٦).

(٢)ميزان الاعتدال، (١/ ٣).

وثقة ثقة، ثم ثقة صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ثم محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك. وأردئ عبارات الجرح: دجال كذاب. أو وضاع يضع الحديث. ثم متهم بالكذب. ومتفق علىٰ تركه، ثم متروك ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث. وفيه نظر، وهالك، وساقط، ثم واه بمرة، وليس بشيء، وضعيف جدا. وضعفوه. ضعيف، وواه، ومنكر الحديث ونحو ذلك، ثم يضعف، وفيه ضعف. وقد ضعف، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بذاك. يُعرف ويُنكر. فيه مقال. تكلم فيه. لين. سيئ الحفظ. لا يحتج به. اختُلِف فيه. صدوق لكنه مبتدع. ونحو ذلك من العبارات التي تدل بو ضعها علىٰ إطِّرَاح الراوي بالأ صالة، أو علىٰ ضعفه، أو علىٰ التوقف فيه، أو علىٰ جواز أن يُحتج به مع لين ما فيه. نعم، وكذلك مَن قد تكلم فيه من المتأخرين لا أورد منهم إلا من قد تبين ضعفُه، واتضح أمرُه مِن الرواة، إذ العمدة في زماننا ليس علىٰ الرواة، بل علىٰ المحدثين والمقيدين والذين عرفت عدالتُهم وصدقُهم في ضبط أسماء السامعين"[1].

٨- تحكيم قرينة الاختصاص في نقد الراوي، بمعنى قبول وترجيح قول مَن له بالراوي خصوصيةٌ لكونه بلديُّه أو قريبه.

يقول ابن شاهين: "والقول في ابن لهيعة عندي قولُ أحمد بن صالح، لأنه مِن بلده ومِن أعرف الناس به وبأشكاله مِن المصريين"[2]. ونَقَل مُغلطاي في ترجمة عمرو بنِ عبيد البصري: "قال الساجي: كان الحسن، وأيوب، وابن عون، و سليمان التيمي، ويونس بن عبيد يذمون عمرًا وينهون الناس عنه. وكانوا أعلم الناس به"[3]. ومن ثم فالنقاد هنا يحكمون بهذه القرينة ويعملون بها، إذ هي من أقوىٰ القرائن وأعدلها، وما هم في ذلك ببدع، فقد أقر القرآن هذه القرينة في قول الله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ

---

(١)ميزان الاعتدال، (١/ ٤).

(٢)المختلف فيهم، لابن شاهين، ص(٤٧)، طبعة مكتبة الرشد.

(٣)إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، (١٠/ ٢١٤)، طبعة دار الفاروق الحديثة.

تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾[1].

٩- عدم قبول النقد الذي يتفرد به إمامٌ مخالفًا فيه باقي الأئمة.

يقول الذهبي: "قَالَ مَسْعُود السّجزيّ: سمعتُ الحاكم يقول: أجمعت الأُمة على أنّ القُتَيْبِيّ كذّاب. وهذه مجازفة بَشِعة من الحاكم، وما علمتُ أحدًا اتَّهم ابنُ قُتَيْبَةَ في نقلِه، مع أنّ أَبَا بَكْر الخطيب قد وثَّقه، وما أعلمُ أحدًا اجتمعت الأمّة على كَذِبه إلّا مُسَيْلمة والدّجّال، غير أن ابنَ قُتَيْبَةَ كثير النقل من الصُّحف كَدَأب الإخباريّين، وقلَّ ما روى مِن الحدَّيث"[2].

ولذا يصرح ابنُ أبي حاتم بأن الإمام إذا اختلفت أقوالُه يؤخذ منها ما وافق الأئمة، فيقول: "اختلفت الرواية عن يحيى بن مَعِين في مبارك بْن فضالة، والربيع بْن صبيح، وأولاهما أن يكون مقبولًا محفوظا عَنْ يحيى ما وافق أَحْمَد وسائر نُظرائه"[3].

١٠- استخدام منهج الإلزام في الدفاع عن الرواة ضد النقد الموجه إليهم من النقاد.

لم يسلم رواد وسطية النقد الحديثي لكل ناقد بل دعتهم وسطيتهم في النقد إلى مجابهة الناقد بمنهج الإلزام، كأنهم يقولون له: كيف تنقد راويًا بأمر موجود في غيره ممن وثقتَهم أنتَ، فقد نقل المزي في تهذيبه: "قَال أبو بكر بْنُ أَبي خيثمة: سمعت يحيى بن مَعِين وقيل له: إن أحمد بن حنبل قال: إن عُبَيد الله بن موسى يُرَد حديثُه للتشيع، فقال: كان والله الذي لا إله إلا هو عبدُ الرزاق أغلى في ذلك منه مائة ضِعف، ولقد سمعتُ من عبد الرزاق أضعاف أضعاف ما سمعتُ من عُبَيد الله"[4]. اهـ. ومعلوم أن أحمد وابن معين سمعا مِن عبد الرزاق، فإذا كان عبدُ الرزاق أشدَّ تشيعًا مِن عُبيد الله فلا حُجة في الأخذ عن عبد الرزاق دون عُبَيد الله، ولكن ابنُ معين كان على علمٍ بتشيع عبد الرزاق فحكم بالاستطراد وألزم نفْسَه بمنهج الإلزام، لكن الإمام أحمد لم يكن على علم بتَشَيُّعِ عبدِ

---

(١)سورة النحل، آية (٨٩).

(٢)تاريخ الإسلام، للذهبي، (٦/ ٥٦٦)، طبعة دار الغرب.

(٣)تهذيب الكمال، للمزي، (٢٧/ ١٨٨)، طبعة مؤسسة الرسالة.

(٤)تهذيب الكمال، (١٨/ ٥٩).

الرزاق، فقد قال ولده عبد الله: "سَـأَلتُ أبي، قلت: عبد الرزاق كان يتشـيع ويفرط في التشـيع؟، فقال: أمَّا أنا فلم أسمع منه في هذا شيئا، ولكن كان رجلًا تعجبه أخبار الناس، أو الأخبار"[1]. فلعل هذه حجته في التفريق بين عبيد الله بن موسىٰ وعبد الرزاق في الأخذ عن أحدهما دون الآخر مع وجود ذات العلة التي رُد لها حديث الآخر في صاحبه الأول.

ومن ثم فهذه بعض المعالم التي تؤكد لنا وسـطيةَ المنهج النقدي الحديثي في نقد الرواة، ولم تكن تلك المعالمُ تأصـيلًا نظريًا بمنأىٰ عن التطبيقِ العملي، كلا، بل طَبَّقَهَا النقادُ عمليا علىٰ الرواة، وإليك نماذجَ من ذلك:

قال الخطيب البغدادي: "إذا كان الجارح عاميًا، وجب لا محالة اسـتفسـارُه. وقد ذُكر أن الـشافعي إنما أوجب الكـشف عن ذلك، لأنه بلغه أن إنـسانا جرحَ رجلًا فـسُئل عما جرحه به، فقال: رأيته يبول قائما، فقيل له: وما في ذلك ما يوجب جرحه ؟، فقال: لأنه يقع الرَشَشُ عليه وعلىٰ ثوبه ثم يصلي، فقيل له: رأيته صلىٰ كذلك ؟، فقال: لا، فهذا ونحوه جرح بالتأويل، والعالم لا يجرح أحدا بهذا وأمثاله، فوجب بذلك ما قلناه"[2]. اهـــ. فهنا يَرُد الإمام الـشافعي الجرح بـسبب صدوره عن ظن وهوىٰ كما في المعْلَم رقم (٣).

ويقول ابنُ دقيق العيد: "لَقَد رَأَيت رجلًا لَا يخْتَلف أهلُ عـصرنا فِي سَماع قَوْله إِن جَرَح، ذَكَر لَهُ إِنْسَانٌ أَنه سمع مِن شيخ فَقَالَ لَهُ: أَين سَمِعت مِنْهُ ؟، فَقَالَ لَه: بِمَكَّة أَو قَرِيبًا من هَذَا، وَقد كَانَ جَاءَ إِلَىٰ مصر، يَعْنِي: فِي طَرِيقه لِلْحَجِّ، فَأنْكر ذَلِك وَقَالَ: ذَاك صَاحِبِي، لَو جَاءَ إِلَىٰ مصر لَاجتمع بِي. أَو كَمَا قَالَ. فَانْظُر إِلَىٰ هَذَا التَّعَلُّق بِهَذَا الْوَهم الْبعيد والخيالِ الضَّـعِيف فِيمَا أنكرهُ، ولصـعوبة اجْتِمَاع هَذِه الشَّرَـائِط عَظُم الْخطر فِي الْكَلَام فِي الرِّجَال لقلَّة اجْتِمَاع هَذِه الْأُمُور فِي المزكين"[3]. وهذا أيضـا مثال للمعلم رقم (٣).

ويقول ابن عدي: "عامر بْن واثلة أَبُو الطفيل. وَلَهُ صـحبة من رسـول الله ﷺ ... وكان الخوارج

---

(١)تهذيب الكمال (١٨/ ٦٠).

(٢)الكفاية في معرفة أصول الرواية، للخطيب البغدادي، (١/ ٣٣٧)، طبعة دار الهدىٰ.

(٣)الاقتراح، (١/ ٤٥٢).

يذمونه باتصاله بعلي بن أبي طالب وقوله بفضله وفضل أهله وليس برواياته بأس"[1]. قال ابن حجر ملتزما بو سطية النقد: "أَسَاءَ أَبُو مُحَمَّد بن حزم فِ ضعف أَحَادِيث أبي الطُّفَيل، وَقَالَ: كَانَ صَاحب راية الْمُخْتَار الْكذَّاب. وَأَبُو الطُّفَيل صَحَابِيّ لَا شكّ فِيهِ وَلَا يُؤثر فِيهِ قَول أحد وَلَا سِيمَا بالعصبية والهوىٰ"[2]. وهذا أيضا من أمثلة المعلم رقم(٣).

ويقول الخليلي رادًّا كلام النسائي في أحمد بن صالح المصري: "ثقة حافظ ... وتكلم فيه أبو عبد الرحمن النسائي، وقد اتفق الحفاظ علىٰ أن كلام النسائي فيه تحامل ولا يقدح كلام أمثاله فيه، وقد نقم علىٰ النسائي كلامه فيه"[3]. فهنا يرد النقاد كلام الإمام النسائي التزاما منهم بمنهج الوسطية في النقد، كما في المعلم رقم(٩).

ويقول عبد الله بن أَحْمَد بن حَنْبَل: سمعت أبي يقول: "ذُكِرَ عِنْدَ يَحْيَىٰ بنِ سَعِيْدٍ: عُقَيْلٌ وَإِبْرَاهِيْمُ بنُ سَعْدٍ، فَجَعَلَ كَأَنَّهُ يُضَعِّفُهُمَا، ثُمَّ قَالَ أَبِي: أَيش يَنْفَعُ هَذَا، هَؤُلاءِ ثِقَاتٌ لَمْ يَخْبُرْهُمَا يَحْيَىٰ"[4]. وهذا أيضا كما في المعلم رقم(٩).

يقول ابن حجر: "خثيم بن عراك بن مَالك الْغِفَارِيّ. وَثَّقَهُ النَّسَائِيّ وابن حبَان والعقيلي، وشذ الْأَزْدِيّ فَقَالَ: مُنكر الحَدِيث، وغفل أَبُو مُحَمَّد بن حزم فَاتبع الْأَزْدِيّ وأفرط فَقَالَ: لَا تجوز الرِّوَايَة عَنهُ، وَمَا درىٰ أَن الْأَزْدِيّ ضَعِيف، فَكيف يُقبل مِنْهُ تَضْعِيف الثِّقَات"[5]. وهذا أيضا مثال للمعلم رقم(٩)، والمعلم رقم(٦).

ولو تصفحنا كتب النقد الحديثي لاستوعبنا لكل معلم كثيرا من الأمثلة، ولكن فيما ذكرناه غنية وكفاية إن شاء الله.

وأما عن وسطية المنهج الحديثي في نقد الروايات فسوف تتبين معالمها في المبحث القادم.

---

(١)الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (٦/ ١٦١)، طبعة دار الكتب العلمية.

(٢)هدي الساري، ص(٤١٢).

(٣)الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلىٰ الخليلي، (١/ ٤٢٤)، مكتبة الرشد.

(٤)سير أعلام النبلاء، للذهبي، (٨/ ٣١٠)، طبعة الرسالة.

(٥)هدي الساري، ص(٤٠١).

المبحث الثالث:
الوسطية في نقد المرويات.

إن المتأمل في منهج المحدثين في نقد الروايات يجده قد اتَّسم بالوسطية، وبَدَت معالمَها في أرجائه، كما بدت معالمها في أرجاء المنهج النقدي للرواة، ومن هذه المعالم:

١-الترقية بالمتابعات والشواهد.

فمن وسطية نقاد الحديث في نقد الروايات أنهم لم يسلكوا منهج التفريط فيصححوا أي رواية ويقبلوها، ولم يقبلوا منهج الإفراط فيردوا كل رواية لأدنى ضعفٍ، بل سلكوا منهجا وسطيًا حيث اعتمدوا على قوة المعنى في حد ذاته، فلو كانت الروايةُ بذاتِ السند ضعيفةً لكنها صحت بأسانيد أخرى، أو وُجدت أصولٌ تقويها حكموا بقوتها، ولولا التزامُ نقاد الحديث بهذا المعلم مِن معالم الوسطية لضاعت كثيرٌ من الأحاديث، يقول ابن الصلاح: "النوع الخامس عشر: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد. هذه أمورٌ يتداولونها في نظرهم في حال الحديث؛ هل تفرد به راويه أو لا ؟، وهل هو معروف أو لا ؟، ذكر أبو حاتم محمد بن حبَّانَ التميمي الحافظ رحمه الله تعالى أن طريق الاعتبار في الأخبار مثالُه: أن يروِيَ حمادُ بن سلمة حديثًا لم يتابَع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، فينظَر: هل روى ذلك ثقةٌ غير أيوب عن ابن سيرين ؟، فإن وُجِد؛ عُلِمَ أن للخبر أصلًا يرجع إليه، وإن لم يوجد ذلك؛ فثقة غير ابن سيرين رواه عن أبي هريرة، وإلا فصحابي غير أبي هريرة رواه عن النبي ﷺ، فأي ذلك وَجِدَ؛ يعلم به أن للحديث أصلا يرجع إليه، وإلا فلا.

فمثال المتابعة: أن يَروِيَ ذلك الحديثَ بعينِه عن أيوب غيرُ حماد، فهذه المتابعة التامة. فإن لم يروه أحدٌ غيرُه عن أيوب، ولكن رواه بعضُهم عن ابن سيرين، أو عن أبي هريرة، أو رواه غير أبي هريرة عن رسول الله ﷺ فذلك قد يُطلقُ عليه اسمُ المتابعة أيضًا، ولكن تَقْصُر عن المتابعة الأولى بحسب بُعْدِها منها، ويجوز أن يُسَمى ذلك بالشاهد أيضًا، فإن لم يُرْوَ ذلك الحديثُ أصلا مِن وجه من الوجوه المذكورة، لكن رُوِيَ حديثٌ آخرُ بمعناه، فذلك الشاهدُ مِن غير متابعةٍ. فإن لم يُروَ أيضًا بمعناه

حديثٌ آخر؛ فقد تحقق فيه التفرد المطلق حينئذ.

وينقسم عند ذلك إلى مردودٍ منكَر وغيرِ مردود كما سبق. وإذا قالوا في مثل هذا: تفرد به أبو هريرة، وتفرد به عن أبي هريرة ابنُ سيرين، وتفرد به عن ابن سيرين أيوبُ، وتفرد به عن أيوبَ حمادُ بن سلمة، كان في ذلك إشعار بانتفاء وجوه المتابعات فيه.

ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد، روايةُ مَن لا يُحتَجُّ بحديثِه وحدَه بل يكون معدودًا في الضعفاء. وفي كتابَي البخاري ومسلم جماعةٌ مِن الضعفاء ذَكَرَاهُم في المتابعات والشواهد. وليس كل ضعيف يصلح لذلك؛ ولهذا يقول الدارقطني وغيرُه في الضعفاء: فلان يعتبر به، وفلان لا يُعتبَرُ به. وقد تقدم التنبيه على نحوِ ذلك. والله أعلم.

مثالٌ للمتابع والشاهد: روينا من حديث سفيان بن عُيَيْنَةَ عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: لو أخذوا إهابها فدبغوه فانتَفَعُوا به، ورواه ابنُ جُرَيج عن عمرو عن عطاء، ولم يذكر فيه الدباغ. فذكر الحافظ أحمدُ البيهقي لحديث ابنِ عيينة متابِعًا وشاهدًا: أما المتابع فإن أسامة بن زيد تابعه عن عطاء، وروى بإسناده عن أسامة عن عطاء عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: ألا نزعتم جِلدها فدبغتموه فاستمعتم به ؟، وأما الشاهد فحديثُ عبدِالرحمن بن وعلةَ عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: أيما إهابٍ دُبِغَ فقد طهر. والله أعلم"[1].

٢- إعمال الفكر والعقل والنظرُ في المرويات.

فلم يلزموا التفريط فيكونوا متساهلين، يردون أي حديث يُتكم فيه متكلم أو يطعن فيه طاعنٌ؛ لمجرد الكلام والطعن، متَخَلِّين بذلك عن تمسكهم بتراثهم، ولم يلزموا الإفراط فيقبلوا كل منقول على عَوَاره، وإن خالفه العقلُ فيدسوا في تراثهم كل دخيل وعليل، بل أعملوا قواعد العقل السليم والعلم الصحيح في المرويات وفحصوها، ومن ثم نشأ عندهم علمُ مختلف الحديث، ليردوا به على مَن اتهمهم بالإفراط أو التفريط، وليتمسكوا مِن خلاله بصحيح تراثهم وثابتِ دينهم، ويَردوا مِن خلاله على المستشرقين والطاعنين الذين يبغُون تخلي المسلمين عن تراثهم ودينهم.

---

(١)علوم الحديث، لابن الصلاح، ص(٨٢)، طبعة دار الفكر.

علمُ مختلف الحديث له تعريفاتٌ عدة ذَكَرَهَا مَن كَتَبَ في مصطلح الحديث، هي في جُملتها راجعةٌ لمعنىً واحد، ومِن أشهرها تعريف النووي، حيث قال: هو أنْ يأتيَ حديثان متضادَّان في المعنىٰ ظاهرا، فيُوفَّقُ بينهما، أو يُرجَّح أحدهما. وعرفه الحافظ ابن حجر بأنه: الحديث الذي عارضه ظاهرًا مثلُه[1].

يقول ابنُ قتيبة متحدثا عن هذا العلم: "أما بعد، أسعدك الله تعالىٰ بطاعته، وحاطك بكلاءته، ووفقك للحق برحمته، وجعلك من أهله، فإنك كتبت إليَّ تُعلمني ما وقفت عليه مِن ثَلْب أهلِ الكلام أهلَ الحديث وامتهانهم، وإسهابهم في الكُتُب بذَمِّهم ورميهم بحَمْلِ الكذب وروايةِ المتناقض، حتىٰ وقع الاختلاف وكثرت النحل وتقطعت العُصُم وتعادىٰ المسلمون وأكفر بعضهم بعضا، وتعلق كل فريق منهم لمذهبه بجنسٍ من الحديث"[2].

ويقول الباحث يوسف جودة: "عِلْمُ مُشْكَل الحديث مِن أهم وأَدَقِّ عُلُوم الرِّواية والدِّرَاية، ولم يَبْرُز هذا العلم إلا بعدما اكتملت مَدَارِس العلوم، وتفتقت فيها أزهارها، ويهتمُ هذا العلم بإيضاح وُجُوه الحُجَج والبراهين علىٰ حقائقها، ويَنْفِي عَنْهَا اللبس والتَّعارض، وهو من الدُّرُوع القوية لمواجهة شُبَهات المشككين مِن المستشرقين وغيرهم، وقد ذاعت أنواره في أوائل القرن الثالث الهجري، وأشهرُ المصنفات فيه إن لم تكن أولها: كتاب اختلاف الحديث، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، المتوفىٰ في سنة (٢٠٤) هجرية، ثم كتاب تأويل مختلف الحديث، للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المتوفىٰ في سنة (٢٧٦) هجرية، ثم كتاب شرح مُشْكَل الآثار، للإمام أحمد بن محمد بن سلامة المصري، المعروف بالطحاوي، المتوفىٰ في سنة (٣٢١) هجرية، ثم انتقل هذا العلم لشُرَّاح الحديث حتىٰ صار من أهم مكونات هذا التراث القيم"[3].

لقد كان نقاد الحديث بهذا العلم وسطًا بين مَن لا يثق بتراثه ويستعد للتخلي عنه في أي لحظة

---

(١)الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن، ص(٣١)، دار ابن الجوزي.

(٢)تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، ص(٤١)، طبعة دار ابن القيم.

(٣)أثر تاريخ النص في توجيه المعاني، ص(٢٩)، مجلة كلية أصول الدين بالمنوفية.

ولأدنى شبهة، وبين من يَفِر من المواجهة ويحاوِلُ مناطحةَ العلم والعقلِ السليم، ويتمسك بكل ما يَصِلُه دون تحرير أو تدقيق، فيكون كحاطب ليل لا يدري ما جمع، كانوا وسطا بين الطرفين فقبلوا النقد وفحصوا النقل وحفظوا الدين والتراث الصحيح بعلم المختلف الذي هو عملةٌ أحدٌ وجهيها صحيحُ العلم والآخر سليمُ العقل.

وأول مَن سلك هذا المعلم مِن الوسطية في نقد المرويات، سواء تعارضت مع آيات القرآن الكريم أو مع أحاديث نبوية أخرى، أو حتى مع العقل السليم والعلم الصحيح هو رسول الله خيرُ البرية ﷺ، فقد روى البُخاري في صحيحه[1] أَنَّ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: كَانَتْ لا تَسْمَعُ شَيْئًا لا تَعْرِفُهُ، إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: أَوَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨] قَالَتْ: فَقَالَ: إِنَّمَا ذَلِكِ العَرْضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ يَهْلِكْ".

لم يكن متشددا ﷺ فيمنعها من السؤال ويتهمها بالشك والإلحاد، ولم يكن مُتساهلًا فيترك ما جاء مِن عند الله أو يَرُد حديث نفسه، ولكن كان وَسطا فَوَفَّق وجمع بين الآية والحديث، لتطمئن عائشةُ كما اطمأن نبيُّ الله إبراهيم حينما قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[2].

والله لو لم يكن الإسلامُ دينَ وسطية لما فتح رسولُ الله باب النقاش في مثل هذه الأمور، يقول الحافظ ابن حجر: "فِي الْحَدِيثِ مَا كَانَ عِنْدَ عَائِشَةَ مِنَ الْحِرْصِ عَلَى تَفَهُّمِ مَعَانِي الْحَدِيثِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتَضَجَّرُ مِنَ المرَاجَعَةِ فِي الْعِلْمِ، وَفِيهِ جَوَازُ الْمُنَاظَرَةِ وَمُقَابَلَةُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ، وَتَفَاوُتُ النَّاسِ فِي الْحِسَابِ، وَفِيهِ أَنَّ السُّؤَالَ عَنْ مِثْلِ هَذَا لَمْ يَدْخُلْ فِيمَا نُهِيَ الصَّحَابَةُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا

---

(١)صحيح البخاري، كتاب العلم، باب مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَلَمْ يَفْهَمْهُ فَرَاجَعَ فِيهِ حَتَّى يَعْرِفَهُ، حديث(١٠٣)، (١/ ٣٢).

(٢)سورة البقرة، آية(٢٦٠).

تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾[1]. وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ: كُنَّا نُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، وَقَدْ وَقَعَ نَحْوُ ذَلِكَ لِغَيْرِ عَائِشَةَ فَفِي حَدِيثِ حَفْصَةَ أَنَّهَا لَمَّا سَمِعَتْ: لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَةَ قَالَتْ: أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾[2]، فأجيبت بقوله: ﴿ثُمَّ ننجي الَّذين اتَّقوا﴾[3]، الْآيَةَ. وَسَأَلَ الصَّحَابَةُ لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾[4]: أَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ!، فَأُجِيبُوا بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالظُّلْمِ الشِّرْكُ، وَالْجَامِعُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ ظُهُورُ الْعُمُومِ فِي الْحِسَابِ وَالْوُرُودِ وَالظُّلْمِ، فَأَوْضَحَ لَهُمْ أَنَّ الْمُرَادَ فِي كُلٍّ مِنْهَا أَمْرٌ خَاصٌّ، وَلَمْ يَقَعْ مِثْلُ هَذَا مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا قَلِيلًا مَعَ تَوَجُّهِ السُّؤَالِ وَظُهُورِهِ، وَذَلِكَ لِكَمَالِ فَهْمِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، فَيُحْمَلُ مَا وَرَدَ مِنْ ذَمِّ مَنْ سَأَلَ عَنِ الْمُشْكِلَاتِ عَلَى مَنْ سَأَلَ تَعَنُّتًا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تشابه مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَة﴾[5]، وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: فَإِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَسْأَلُونَ عَنْ ذَلِكَ فَهُمُ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ، وَمِنْ ثَمَّ أَنْكَرَ عُمَرُ عَلَى صُبَيْغٍ لَمَّا رَآهُ أَكْثَرَ مِنَ السُّؤَالِ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ وَعَاقَبَهُ"[6].

٣- علم العلل.

هو أحد معالم الوسطية في منهج النقد الحديثي للمرويات، حيث أثبت وسطية النقاد فلم يقبلوا كل رواية لمجرد وصولها بإسناد، ولم يردوا كل رواية متكلمٍ فيها، بل نشأ عندهم علمُ العلل، وهو مختلفٌ عن علم مختلِف الحديث، فعلمُ العلل يدرس وينقد الروايةَ في حد ذاتها، وله علاقة بالسند والمتن أو أحدِهما، أما علمُ المختلف فإنه متعلق بالمتن حيث يدرس التعارض الظاهري بين مَتْنَي حديثين أو أكثر، أو حديث وغيره من آية وغيرها، وإن كان يُمكن إدراج علم المختلف ضمنَ علم العلل بالمعنى الأعمِّ إذا اعتبرنا الاختلافِ بين المتنين علةً، لكن دَرَج المحدثون على التفريق بينهما،

---

(١)سورة المائدة، آية(١٠١).

(٢)سورة مريم، آية(٧١).

(٣)سورة مريم، آية(٧٢).

(٤)سورة الأنعام، آية(٨٢).

(٥)سورة آل عمران، آية(٧).

(٦)فتح الباري، (١/ ١٩٧).

وهذا العلم مِن أخفى العلوم وأدقِّها، ولم يتكلم فيه إلا جهابذةُ النقاد فنقدوا الروايات وميزوا ما فيها مِن علل ليقبلوها أو يردوها، احتراما منهم وتوفيقا بين قداسة الدين ووسطية الإسلام.

إن دراسة النقاد للأحاديث حتى أحاديث الثقات والأئمة وكبار علماء الرواية، ونقدها وفحصها وا ستخراج العلل التي تكون غالبًا في أحاديث الثقات، ما هو إلا أحدُ معالم الو سطية التي تثبت أن المحدثين لم يكن عندهم تقديسٌ للأشخاص ولا استهتار بهم بل كانوا وسطا بين مَن يُقدس الزعماء والعلماء وبين مَن لا يضع لهم شأنا ومكانة، كانوا وسطًا فالتزموا العدل والحق حتى ولو كان على حساب قادتهم أو كما يقال في العصر الحديث: "رموزهم الدينية".

يقول الحاكم متحدثًا عن هذا المعلم مِن معالم وسطية نقدِ المرويات: "وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ لَيْسَ لِلْجَرْحِ فِيهَا مَدْخَلٌ، فَإِنَّ حَدِيثَ الْمَجْرُوحِ سَاقِطٌ وَاهٍ، وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ، يَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثِّقَاتِ أَنْ يُحَدِّثُوا بِحَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ، فَيَصِيرُ الْحَدِيثُ مَعْلُولًا، وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرَ"[1].

ويقول ابن الصلاح: "اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجَلِّ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا وَأَشْرَفِهَا، وَإِنَّمَا يَضْطَلِعُ بِذَلِكَ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخِبْرَةِ وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابٍ خَفِيَّةٍ غَامِضَةٍ قَادِحَةٍ فِيهِ. فَالْحَدِيثُ الْمُعَلَّلُ هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي اطُّلِعَ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَهُ السَّلَامَةُ مِنْهَا. وَيَتَطَرَّقُ ذَلِكَ إِلَى الْإِسْنَادِ الَّذِي رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، الْجَامِعِ شُرُوطَ الصِّحَّةِ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرِ"[2].

قد يقول قائل: إن ادعائكم وسطية منهج النقد الحديثي يَرُده وجودُ روايات مكذوبة وضعيفةٍ في بطون كتب السنة، فكيف تدعون وسطيةَ واعتدال وأفضلية منهج ممتلئةٌ كتبُه بما لم يثبت ؟.

والجواب أننا لا ننفي وجود ما سبق، لكننا نقول إن الوسطية دعت النُّقاد إلى تمييزه وتوضيحه والحكم عليه بما يستحقه، حتى لا يختلطَ الحق بالباطل، فيكون المسلم في حَيرة من دينه و شك، كما أن الله تعالى خلق الحق والباطل والحلال والحرام، لكنه أرسل الرسل ليبينوا للناس ويوضحوا لهم.

---

(١)علوم الحديث، للحاكم، ص(١١٢)، طبعة دائرة المعارف الهندية.

(٢)علوم الحديث، لابن الصلاح، ص(٩٠).

وقد يتسائل آخر قائلا: هل انقطعت معالم الوسطية في القرون العلمية الأولى، أم ما زالت مستمرة؟. والجواب: إن وسطية المنهج النقدي ما زالت وستصل مستمرةً باستمرار دار الدنيا، ذلك لاستمرار الحقِّ والباطل، الحقُّ الذي يُدافع عن الدين ضد شبهات المشككين في وسطية المنهج النقدي، ونحن إلى الآن نستمتع بصدور كتابات علمية حديثةٍ في الدفاع عن السنة ضد شبهات المشككين من الحداثيين وغيرهم، وما هذه الكتابات إلا معلمًا حديثا وعصريا مِن معالم الوسطية، وإن كانت جذوره وأصوله ضاربةً في عُمق التاريخ الإسلامي، إلا إن فُروعه وأغصانه ما زالت يانعةً، بل تنوعت ثمارُها في عصورنا الحاضرة، فلكل ثمرٍ مناخٌ يُثمر فيه.

يتحدث أحدُ الباحثين عن الطوائف القديمة المعادية للسنة النبوية، ثم ينتقل إلى ما جَد مِن عَداء قائلا: "لكن الجديد هو هذه الفئة من أعداء الله ورسوله والمسلمين، منكري سنة رسول الله ﷺ التي بدأت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين الميلادي في بلاد الهند، ثم انتقلت إلى باكستان بعد استقلالها عن الهند، وما تزال. وأعجبُ أمر هؤلاء أنهم يُنْسَبون إلى القرآن المجيد، فهم يحبون أن يسموا أنفسهم: القرآنيون، نسبة إلى القرآن كتاب الله المجيد ظلمًا وزورا. وقد اختاروا هذه النسبة إيهامًا للناس بأنهم ملتزمون بكتاب الله القرآن. هذا من جانب، ومِن جانب آخر يشيرون مِن طرف خفي إلى أن غيرهم من المسلمين الذين يؤمنون بسنة رسول الله ﷺ ويعملون بها ليسوا قرآنيين، وأنهم اشتغلوا بالسنة وتركوا القرآن، وأيضا حتى يُجنبوا أنفسهم المؤاخذة، ويقطعوا سُبل الاعتراض عليهم، لأنه مَن ذا الذي يعترض على طائفة أعلنت أنها تنتسب إلى القرآن وتتمسك به ؟. وليس من المستغرب وجودُ مثل هذه الطائفة، فأعداء الإسلام كُثُر، ومنكرو السنة مضت بهم القرون جيلا بعد جيل"[1].

ويصرح الدكتور سعد المرصفي بشدة المواجهة العصرية في باب الشبهات فيقول: "ولعل أشدَّ المُسْتَشْرِقِينَ خطرا، وأطولهم باعا، وأكثرهم خُبثا وإفسادا في هذا الميدان، هو المُسْتَشْرِقُ اليهودي المجَرِي «جُولْدْتسِيهرْ» الذي عُدَّ شيخ المُسْتَشْرِقِينَ في الجيل الماضي، ولا تزال كُتُبُهُ وبُحُوثُهُ مرجعا

(١) شبهات القرآنيين حول السنة، أ.د/ محمود محمد مزروعة، ص(٣)، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف.

خصبا وهَامّا للمستشرقين في هذا العصر... وقد وَجَّهُوا شُبُهاتهم حول مفهوم السُنَّة وتدوينها، وجهالاتهم حول السند والمتن!. ومن هذا وجدت أنَّ موقف المُسْتَشْرِقِينَ من السُنَّةِ النبوية -رغم الجهود الكثيرة التي سبقت في هذا الميدان كما سيأتي- يفرض نفسه بإلحاح، ويتطلَّبُ مواجهة جَادَّة، وِفْقَ أصول التحديث رواية ودراية"[1].

ويقول: "ضرورة إنشاء موسوعة للرد على المُسْتَشْرِقِينَ، لأَنَّ المواجهة الفكرية الجادَّة هي الطريق الصحيح، ولا يكفي أنْ نقول: إنَّ ما يكتبونه كلام فارغ، فهذا الكلام الفارغ مكتوب بشتَّى اللُّغات الحَيَّةِ، ومنتشر انتشارا واسعا على مستوى عالمي، ومواجهتُه لا بُدَّ أنْ تكون على المستوى العالمي نفسِه، وبالكلام «المليان» على حد تعبير الدكتور حسين مؤنس ... إنَّ التطورات الفكرية في عالم اليوم والتقدم العلمي العظيم الذي حقَّقه الإنسان في العصر الحاضر في مختلف المجالات يقتضي أنْ نكون في معالجتنا للقضايا التي أثارها الفكر الاستشراقي على وعي تام بمقتضيات العصر وإدراكٍ كامل للمستويات الثقافية السائدة. ومِن أجل ذلك، ونظرًا لأَنَّ هذه الموسوعة تخاطب جمهرة المثَقَّفِينَ الذين أُتيح لهم الاطلاع على شُبُهَاتِ المُسْتَشْرِقِينَ ينبغي أنْ يكون تناولنا للموضوعات التي تشتمل عليها الموسوعة الإسلامية المقترحة تناولا موضوعيا مُدَعَّما بالحقائق العلميَّة والشواهد التاريخيَّة والبراهين العقلية، وكذلك بالأسانيد الدينية فيما يتعلق بالعلوم النقلية التي يعترف المُسْتَشْرِقُونَ بالمناهج التي استُخدمت فيها.

يتطلَّب الرَدُّ على الشُبُهَات والطعون التي أثارها المُسْتَشْرِقُونَ عرضَ هذه الشُبُهَات والرَدِّ عليها تفصيليا بعيدا عن النزعات الهجومية، حتى يكون لهذا العمل العلمي أثرُه الإيجابي لدى المثَقَّفِينَ مِن كل الطبقات مِن المسلمين وغير المسلمين، وحتى يكون دافعا لِلْمُسْتَشْرِقِينَ إلى إعادة النظر في أقوالهم وعونا لهم على تصحيح اتجاهاتهم حول الإسلام وتاريخه وحضارته. وفي النهاية يكون هذا العمل العلمي بمثابة تعريف بالإسلام لكل راغبٍ في التَعَرُّفِ عليه.

ينبغي أنْ تقتصر هذه الموسوعة على الموضوعات التي كانت مثار أخذ وَرَدٍّ وَجَدَلٍ لدى

---

(١) المستشرقون والسنة، للدكتور سعد المرصفي، ص(٧)، طبعة مؤسسة الريان ببيروت.

المُسْتَشْرِقِينَ، وبصفة أساسية في القرنين: التاسع عشر، والعشرين"[1].

ويتحدث الأستاذ عبد العظيم الديب بكل صراحةٍ مبينا وسطيةَ المنهج النقدي الحديثِ والتزامَ أربابه بأفضل طرق البحث وأعدل الطرق في أمانة العلم، في مقابل خيانة الطاعنين وتزوير المستشرقين فيقول: "إنَّ أكثر ما يلوكه المَسَبِّحُون بحمد المُسْتَشْرِقِينَ، هو الإشادة بدقَّتهم وتجرُّدهم للبحث والعلم، وقدرتهم على التمحيص والتدقيق، وأنهم قادة هذا الميدان وفرسان هذا المجال، والمستشرقون أيضا حرصوا كُلَّ الحرص على أنْ يُضْفُوا على أنفسهم هيبة العلم وقداسة محرابه، وأنْ يُخْفُوا تحت شارته وردائه كل أغراضهم وأهوائهم.

وأصبحت كلمات: الأكاديمي، البحث العلمي، المنهج، حرية الرأي، قيمة العمل، الحيدة العلمية ... إلخ. أصبحت هذه الشعارات درعا سابغا توارت تحته مكنونات الصدور وخفيات الضمائر وسموم الأحقاد، ولكن لله دَرُّ الإمام أمير المؤمنين أبي جعفر المنصور حين قال: إنه ما أَسَرَّ أحد معصية قط إلا ظهرت في آثار يده وفلتات لسانه. ولو وضع تلاميذ المُسْتَشْرِقِينَ وأتباعُهُم، والذاكرين الشاكرين لهم، هذه الغشاوة عن أعينهم، وهذه الحجب عن بصائرهم، لرأوا ما خلف هذه الأقنعة، وعلموا أنَّ كلام المُسْتَشْرِقِينَ في العلم والمنهجية وحرية البحث والحيدة العلمية مجرد أقنعة تتراكم وتتراكب إمعانًا في إخفاء ما تحتها، ولو نظرنا في عمل هؤلاء المُسْتَشْرِقِينَ بمقاييس العلم والمنهج العلمي والبحث الأكاديمي لوجدناهم أول من يصفع هذا المنهج على قفاه، ويدوسه بقدميه. وهو في نفس الوقت رافع رايته، متقدم باسمه، ضارب بسيفه.

وإنَّ القوم لعلمهم أنَّ حرب الكلمة، ليست كحرب السلاح والدم، في الثانية كلما تكاثفت الضربات، وتوالت الطعنات وتقدمت الجيوش تحرق وتدمر، كلما كان النصر. لكن في حرب الكلمة والفكر كلما كانت الضربة أخف وأرق وألطف، وكلما تباعدت الضربات، وكلما كانت الضربات والطعنات مغلفةً بغلاف كافٍ من الحقائق، والصدق، كلما كان كذلك، كان أوجع وأوقع وأخطر.

---

(١) المستشرقون والسنة، ص(٦٤).

نماذج من تحريف النصوص وخيانة المنهج: جولدتسيهر"[1]. اهـ. ثم تحدث عن أمثلة أخرىٰ مثل: وِلْ دْيُورَانْتْ وفَانْ فلُوتن.

ومِن خلال هذه النقول يتبين لنا أن مسار الوسطية في منهج النقد الحديثي في مجال الشبهات والرد عليها ما زال قائما ومستمرا، وسيظل بإذن الله تعالىٰ.

(١)المستشرقون والتراث، للدكتور عبد العظيم الديب، ص(٢٧)، طبعة دار الوفاء بالمنصورة.

المبحث الرابع:
أبرز أعلام الوسطية في منهج النقد الحديثي.

لقد برز في باب الوسطية في منهج النقد الحديثي مجموعةٌ من أعلام ونقاد الحديث، تميزوا أكثر من غيرهم وإن كان جُل نقاد الحديث وسطيين، مقارنةً بغيرهم من أصحاب العلوم الأخرى[1]، فهذا الحافظ الذهبي يقول: "وَنَحْنُ لا نَدَّعِي العِصْمَةَ فِي أَئِمَّةِ الجَرحِ وَالتَّعدِيلِ، لَكِنَّ هُمْ أَكْثَرُ النَّاسِ صَوَابا، وَأَنْدَرُهُمْ خَطَأً، وَأَشَدُّهُم إِنصَافا، وَأَبْعَدُهُمْ عَن التَّحَامُلِ. وَإِذَا اتَّفَقُوا عَلَى تَعدِيلٍ أَوْ جَرْحٍ، فَتَمَسَّكْ بِهِ، وَاعضُضْ عَلَيْهِ بِنَاجِذَيْكَ، وَلاَ تَتَجَاوَزْهُ، فَتَنْدَمَ، وَمَنْ شَذَّ مِنْهُم، فَلا عِبْرَةَ بِهِ. فَخَلِّ عَنْكَ العَنَاءَ، وَأَعطِ القَوسَ بَارِيَهَا، فَوَ اللهِ لَوْلا الحُفَّاظُ الأَكَابِرُ، لَخَطَبَتِ الزنادقةُ على المنابر"[2].

ومَن تشدد مِن نقاد الحديث فتشددُه راجعٌ لأسباب، مِن أعظمها خوفهم على الدين، وَلَأَن يكون عامةُ الناس خصمائَهُم يوم القيامة خيرٌ مِن أن يكون خصمَهُم رسولُ الله ﷺ، ولم يكن تشددهم لحبهم الغِيبة، أو ما شَاكل ذلك، فلعل لهم عند الله حجةٌ في هذا التشدد[3]، نسأل الله أن يغفر لنا ولهم.

كذلك فإن مَن تساهل تَسَاهل لأسباب معروفة، وشروطٍ في مناهجهم مشروطة[4]، ولكن أعدلُ المناهج وأنصفها وسطيةُ النبي ﷺ.

وموضوع التشدد والتساهل ليس ملجئا لذَم أولائك النقاد، ولا يفهم منه رد أقوالهم، ولا أن هذا الوصف كان ديدَنَهُم وعليه ساروا وبه اقتدوا، بل هو وصف أغلبي لأقوالهم مقارنةً بغيرهم مِن النقاد، وصفٌ له اعتبارات مفهومة عند المحدثين يحتاجونها عند تعارض الأقوال في الرواة، لا أنهم

---

(١)ابن عدي ومنهجه في كتابه الكامل، لزهير عثمان، (٢/ ١٦١)، طبعة مكتبة الرشد.

(٢)السير، (١١/ ٨٢).

(٣)ابن عدي ومنهجه في كتابه الكامل، (٢/ ١٦٢).

(٤)ابن عدي ومنهجه في كتابه الكامل، (٢/ ١٦٥).

لا يقبلون إلا أقوال المعتدلين، ويعرضون جملة وتفصيلًا عن أقوال غيرهم.

ومن ثم فقضيةُ الحكم على الناقد، ووصفِ بعض علماء الجرح والتعديل بالتشدد أو التساهل أو الاعتدال قضيةٌ لها رصيد من الواقع الذي تترتب عليه بعض الآثار، وبخاصة فيما يتعلق بقبول قول ذلك الناقد في حق الراوي أو رده، وما يترتب عليه من قبول الحديث أو رده، لكن المبالغة أو الفهم الخطأ في هذه المسألة قد يؤدي إلى أخطاء فاحشة، وليس هذا البحث مظنةَ عرض تلك المسألة وتفصيلها فقد تكفل بهذا أناس قبلنا[1] فجزاهم الله خيرا.

يقول السخاوي: "قسم الذهبي مَن تكلم في الرجال أقساما، فقسم تكلموا في سائر الرواة كابن معين وأبي حاتم، وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة، وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي. قال: وهم الكل على ثلاثة أقسام أيضا، منهم متعنت في التوثيق متثبت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بنواجذك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجلَ أحدٌ مِن الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحدٌ فهذا هو الذي قالوا: لا يُقبل فيه الجرح إلا مفسرا، يعني: لا يكفي فيه قول ابن معين مثلا: هو ضعيف، من غير بيان لسبب ضعفه، ثم يجيء البخاريُّ وغيرُه يوثقه، ومثل هذا يختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه، ومِن ثم قال الذهبي وهو مِن أهل الاستقراء التام في نقد الرجال: لم يجتمع اثنان -أي من طبقة واحدة- مِن علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة، انتهى. ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يُترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميعُ على تركه، يعني: إن كل طبقة مِن نقاد الرجال لا تخلو مِن متشدد ومتوسط، فمن الأولى شعبة والثوري و شعبة أشدهما، ومن الثانية يحيى القطان وابن مهدي ويحيى أشدهما، ومن الثالثة ابن معين وأحمد، وابن معين أشدهما، ومن الرابعة أبو حاتم والبخاري وأبو حاتم أشدهما، فقال النسائي: لا يُترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فأما إذا وثقه ابن مهدي و ضعفه القطان مثلا، فإنه لا يترك؛ لما عرف من تشديد يحيى ومَن مثله في النقد، انتهى ما حققه شيخنا.

---

(١) تحدث عن هذه النقطة الدكتور أمين القضاة في بحثه ضوابط نقد الرواة وأثرها في الحكم على الناقد.

وقسم منهم متسمح كالترمذي والحاكم، قلت: وكابن حزم فإنه قال في كل من الترمذي صاحب الجامع وأبي القاسم البغوي وإسماعيل بن محمد الصفار وأبي العباس الأصم وغيرهم من المشهورين: إنه مجهول.

وقسم معتدل كأحمد والدارقطني وابن عدي فجزى الله كلا منهم عن الإسلام والمسلمين خيرا، فهم مأجورون إن شاء الله تعالى"[1].

وما اشتُهر من أن فلانا من الأئمة متساهل وفلانا متشدد فليس على إطلاقه، بل باعتبار الغالب على حال الناقد مقارنةً بغيره من النقاد، وبحسب أحوال مختلفة، ومعرفةُ هذا وغيره مِن صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم لا تحصل إلا باستقراء بالغ لأحكامهم، مع التدبر التام. ومن ثم فلا يعني وصفُ الإمام بالتشديد إهدارَ تضعيفه، ولا وصفُه بالتساهل إهدارَ توثيقه، ولا وصفه بالإنصاف اعتمادَ حكمه مطلقًا، وإنما فائدةُ هذه الأوصاف اعتبارُها قرينة من قرائن الترجيح عند التعارض، مع الاستفادة بكل حكم في مظنته[2].

وها أنا ذا أتحدث عن أبرز أعلام وسطية النقد الحديثي، ومنهم: (سفيان الثوري، عبد الرحمن بن مهدي، أحمد بن حنبل، أبو زرعة الرازي، محمد بن إسماعيل البخاري، أبو الحسن الدارقطني، أبو أحمد ابن عدي)[3]:

الإمام سفيان الثوري[4].

١-سُفْيَانُ بنُ سعيدِ بنِ مسروقٍ، أبو عبد الله، الثَّوْرِيُّ.

ولد سنة سبع وتسعين. وروى عن: الأعمش، وصالح مولى التوأمة. وعنه: عبد الرزاق، وابن

---

(١)الإعلان بالتوبيخ، ص(٣٥٣).

(٢)يراجع: التشدد والتساهل وأثره في علم الجرح والتعديل، مجلة الجامعة العراقية.

(٣)لمزيد من التفصيل ينظر: الاعتدال عند النقاد في الجرح والتعديل، للباحثة هيام نصير، طبعة مجلة البحوث والدراسات الشرعية.

(٤)الإعلان بالتوبيخ، ص(٣٥٣). والاعتدال عند النقاد، ص(١٢٣).

المبارك. وقَال فيه شعبة، وابْن عُيَيْنَة، وابن معين، وأَبُو عاصم النبيل، وغيرهم: "أمير المؤمنين في الحديث". وقال النسائي: "هو أَجَلُّ مِن أن يُقال فيه: ثقة". وتُوُفِّي سَنَةَ إِحْدَىٰ وَسِتِّينَ وَمِائَة"[1].

كان الثوري أحدَ أبرزِ أعلامِ الو سطية في مجال النقد الحديثي، وحياتُه العلمية أكبرُ شاهد ودليل، عرفنا هذا مما نُقل عنه من تراث علمي يؤصل لهذه الوسطية.

قَال أَبُو همام الوليدُ بْن شجاع: " سمعت عُبَيد الله الأشجعي يذكر عن سفيان الثوري قال: ليس يكاد يُفلت مِن الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ، فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط، تُرك"[2]. ولم تكن وسطية سفيان سُلَّمًا ولا ملجأ للخلل أو التهاون في أمر الدين، لكنها كانت وسطيةَ اعتدال وحكمةٍ وحفظ لمنار الإسلام، فقد كان الثوريُّ يقول: "خذوا هذه الرغائب وهذه الفضائل عن المشيخة، وأما الحلال والحرام، فلا تأخذوه إلا عمن يعرف الزيادة فيه مِن النقص"[3].

الإمام عبد الرحمن بن مهدي[4].

٢-عبد الرحمن بنُ مهدي بن حسَّان بْن عَبْد الرَّحْمَن، العنبريُّ، مولاهُم.

ولد سنة خمس وثلاثين ومائة. روىٰ عن: الثوري، وابن عيينة. وعنه: ابن المبارك، وابن وهب. وقال فيه أحمد، وأبو حاتم، وابن سعد، وابن حجر: "ثقة". زاد ابن حجر: "ثبت". وتُوُفِّي سنة ثمانٍ وتسعين ومائة[5].

يقول ابن مهدي مؤصلًا لمنهج الوسطية في النقد: "المحدثون ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا

---

(١)ينظر: تهذيب الكمال، ت(٢٤٠٧)، (١١/ ١٥٤). وإكمال مغلطاي، ت(٢٠٧٧)، (٥/ ٣٨٧). والسير، ت(٨٢)، (٧/ ٢٣٠). والتقريب، ت(٢٤٤٥)، ص(٢٤٤).

(٢)تهذيب الكمال، (١/ ١٦١).

(٣)تهذيب الكمال، (١/ ١٦٣).

(٤)الإعلان بالتوبيخ، ص(٣٥٣). والاعتدال عند النقاد، ص(١٢٨).

(٥)تهذيب الكمال، ت(٣٩٦٩)، (١٧/ ٤٣٠). والتقريب، ت(٤٠١٨)، ص(٣٥١). وإكمال مغلطاي، ت(٣٢٥٣)، (٨/ ٢٣٥).

يُختلف فيه، والآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يُترك حديثُه، ولو ترك حديثُ مثلِ هذا لذَهَبَ حديثُ الناس، والآخرُ يَهِمُ والغالبُ على حديثه الوهم، فهذا يُترك حديثُه"[1].

ومِن أبرز ما يبين لنا وسطية ابن مهدي أنه كان منصفًا يعود إلى الحق بعد ظهوره، فقد بَيَّن ابنُ المديني أنه كان يطعن على روح بْن عبادة ويُنكر عليه أحاديثَ ابنِ أَبي ذئب عن الزُّهْرِيّ، مسائلَ كانت عنده. قال ابن المديني: فلما قدمت علي معن بْن عيسى بالمدينة سألته أن يخرجها إلي، يعني: أحاديث ابن أَبي ذئب عن الزُّهْرِيّ هذه المسائل، فقال لي معن: وما تصنع بها، هي عند بصري لكم كان عندنا ها هنا حين قرأ علينا ابْنُ أَبي ذئب هذا الكتاب، قال علي: فأتيت عبد الرحمن بْن مهدي فأخبرته فأحسبه قال: استحله لي[2].

فهنا رجع ابنُ مهدي عن الطعن على روح مما يدل على وسطيته واعتداله في النقد واتباع الحق بالدليل.

ولذا اشتهر بوسطيته، فقَال ابْن المديني: "إذا اجتمع يحيى بْن سَعِيد وعبدُ الرَّحْمَن بْنُ مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عَبْد الرَّحْمَن لأنه أقصدهما، وكان فِي يحيى تشددٌ"[3].

الإمام أحمد بن حنبل(٤).

٣-أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عبد الله، الشَّيْبَانِيُّ.

ولد سنة أربع و ستّين ومائة. روى عن: إسماعيل ابن عُلَيَّة، وبِشر بن المفضل. وعنه: البخاري ومسلم. قال فيه ابن سعد: "ثقة ثبت صدوق". وقال العجلي: "ثقة ثبت". وقال أبو حاتم: "حجة". وقال النسائي: "الثقة المأمون". وقال ابن حجر: "ثقة حافظ فقيه حجة". مات سنة

---

(١)تهذيب الكمال، (١/ ١٦٢).

(٢)تهذيب الكمال، (١/ ٢٤٣).

(٣)تهذيب الكمال، (١/ ١٦٢).

(٤)الإعلان بالتوبيخ، ص(٣٥٣). والاعتدال عند النقاد، ص(١٣١).

إحدىٰ وأربعين ومائتين[1].

يُترجم ابنُ عدي لأحمد بن صالح المصري، فيقول معترفا بوسطية الإمام أحمد مقارنةً بغيره من النقاد: "وهذا أَحْمَد بْن حنبل قد أثنىٰ عَلَيْهِ فالقولُ ما قاله أَحْمَد، لا ما قاله غيرُه"[2]. ويقول الذهبي: وكذلك أحمد بن حنبل سأله جماعةٌ من تلاميذه عن الرجال، وجوابُهُ بإنصاف واعتدال وورع في المقال[3]. ويقول السخاوي: "كما اجتهد ابنُ معين في الرجال ومِن طبقته أحمد بن حنبل سأله جماعة من تلامذته عن الرجال، وكلامُه فيهم باعتدال وإنصاف وأدب وورع"[4].

ومن معالم منهجيته الوسطية ما ذكره ابنُه عبدُ الله قال: "قلت لأبي: إن يحيىٰ بن معين يطعن علىٰ عامر بن صالح، قال: يقول ماذا ؟، قلت: رآه يسمع من حجاج، قال: قد رأيتُ أنا حجاجًا يسمع من هشيم، وهذا عيبٌ !!، يَسمع الرجل ممن هو أصغر منه وأكبر"[5].

ينقل الخطيب هذا النص في باب ذكر بعض أخبار مَن استُفْسِرَ في الجرح فذكر ما لا يُسقط العدالة؛ ليثبت به الخطيبُ وسطيةَ الإمام أحمد مقارنةً بتشدد ابن معين رحمهما الله تعالىٰ.

وقد سطر مجموعة من الباحثين دراسة[6] يُتوصل من خلالها إلىٰ الحكم بوسطية الإمام أحمد في النقد الحديثي.

الإمام محمد بن إسماعيل البخاري[7].

٥-مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم بن المغيرَة، البُخَارِيّ، أَبُو عَبْد الله. صاحب الصحيح. إمام هَذَا

---

(١)تهذيب الكمال، ت(٩٦)، (١/ ٤٣٧). وتهذيب التهذيب، ت(١٢٦)، (١/ ٧٢). والتقريب، ت(٩٦)، ص(٨٤).

(٢)الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (١/ ٣٠٠)، دار الكتب العلمية.

(٣)ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي، ص(١٨٥)، طبعة دار البشائر.

(٤)الإعلان بالتوبيخ، ص(٣٤٢).

(٥)الكفاية، للخطيب، (١/ ٣٤٣).

(٦)مميزات منهج الإمام أحمد في نقد الرجال، ص(٢٦٤)، مجلة الحكمة.

(٧)الإعلان بالتوبيخ، ص(٣٥٣).

الشأن والمقتدىٰ بِهِ فيه، والمعَوَّل علىٰ كتابه بين أهل الإسلام.

روىٰ عَن: عبيد الله بن مُو سَىٰ، ومَكِّي بن إِبرَاهِيم. وعنه: التِّرمِذِيّ، وإبراهيم بن معقل النسفي، وغيرهم.

قال النووي: "واعلم أن وصف البخارىٰ -رحمه الله- بارتفاع المحل والتقدم فىٰ هذا العلم علىٰ الأماثل والأقران متفق عليه فيما تأخر وتقدم من الأزمان، ويكفي في فضله أن معظم مَن أثنىٰ عليه ونَشَر مناقبه شيوخُهُ الأعلام المبرزون، والحُذَّاق المتقنون". وقال ابن حجر: "جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث".

مَاتَ لَيْلَة عيد الفطر، سنة سِتّ وَخمسين وَمِائَتَيْنِ[1].

يقول البخاري رحمه الله: "أَرْجُو أَنْ أَلْقَىٰ اللهَ وَلا يحاسبني أَنِّي اغتبتُ أَحدا". ويعلق الذهبي قائلا: "صَدَقَ رَحِمَهُ اللهُ، وَمَن نظَرَ في كَلامِهِ فِي الجرحِ وَالتعديلِ عَلِمَ وَرعَهُ فِي الكَلامِ فِي النَّاسِ، وَإِنصَافَهُ فِيمَنْ يُضَعِّفُهُ، فَإِنَّهُ أَكْثَر مَا يَقُوْلُ: مُنْكَرُ الحَدِيْثِ، سَكَتُوا عَنْهُ، فِيْهِ نظرٌ، وَنَحْو هَذَا. وَقَلَّ أَنْ يَقُوْلَ: فُلانٌ كَذَّابٌ، أَوْ كَانَ يَضَعُ الحَدِيْثَ. حَتَّىٰ إِنَّهُ قَالَ: إِذَا قُلْتُ: فُلانٌ فِي حَدِيْثِهِ نَظَرٌ، فَهُوَ مُتَّهَمٌ وَاهٍ. وَهَذَا مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: لا يُحَاسِبُنِي اللهُ أَنِّي اغتبْتُ أَحَدًا، وَهَذَا هُوَ -وَاللهِ- غَايَةُ الوَرَعِ"[2].

ويقول ابن حجر: "وللبخاري فِي كَلَامه علىٰ الرِّجَال توق زَائِد وتحر بليغ يَظْهر لمن تَأمل كَلَامه فِي الْجَرْح وَالتَّعْدِيل"[3]. وو سطية الإمام البخاري في مجال النقد الحديثي معروفةٌ لا شك فيها وقد خُطَّت في إيضاحها الدراسات[4].

---

(١)تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، ت(٣)، (١/ ٦٧)، طبعة دار الكتب العلمية. وتهذيب الكمال، ت(٥٠٥٩)، (٢٤/ ٤٣٠). والتقريب، ت(٥٧٢٧)، ص(٤٦٨).

(٢)السير، (١٢/ ٤٣٩).

(٣)هدي الساري، ص(٤٨٠).

(٤)منهج نقد الحديث عند الإمام البخاري، للباحث أحمد عبد الجبار، ص(١٤)، الجامعة الأردنية. ومعالم الوسطية والاعتدال عند الإمام البخاري في صحيحه، للباحث إبراهيم محمد.

الإمام أبو زرعة الرازي[1].

٥-عُبَيْد الله بن عَبْد الكريم بن يزيد بن فَرُّوخ، أبو زُرْعة، القُرَشِيُّ، المخزوميُّ، مولاهم، الرَّازيُّ.

سَمِعَ: أَبَا الوَلِيد الطَّيَالِسِيّ، والقَعْنَبيّ. وعَنْه: مسلم، والترمذي، والنسائي، وغيرُهُم.

قَالَ إِسْحَاقُ بن راهويه: "كلّ حديثٍ لا يعرِفه أبو زُرْعة الرّازيّ ليس له أصلٌ". وقال ابنُ حجر: "إمام، حافظ، ثقة، مشهور".

تُوُفي سنة أربعٍ وستين ومائتين[2].

يقول الذهبي: "يُعْجِبُنِي كَثِيْرا كَلامُ أَبِي زُرْعَةَ فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، يَبِيْنُ عَلَيْهِ الوَرَعُ وَالمخْبَرَةُ، بِخِلافِ رَفِيْقِهِ أَبِي حَاتِمٍ، فَإِنَّهُ جَرَّاحٌ"[3].

وقد أجرت إحدى الباحثات دراسةً على عدد كبير مِن رواة الحديث وقارنت فيها بين أقوال الإمام أبي زرعة الرازي في هؤلاء الرواة وأحكامه عليهم، وبين أقوال سائر النقاد؛ للتوصل إلى منهجية الإمام في نقد الرواة، وقد نتج عن هذه الدراسة ثبوت وسطية أبي زرعة ونزاهته وإنصافه ودقته في النقد جرحا وتعديلا[4].

الإمام أبو أحمد ابن عدي[5].

٧-أَبُو أَحْمَدَ، عَبْدُ الله بنُ عَدِيِّ بنِ عَبْدِ الله بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُبَارَكِ بنِ القَطَّانِ، الجُرْجَانِيُّ.

مَوْلِدُهُ فِي سَنَةِ سَبْعٍ وَسَبْعِيْنَ وَمائَتَيْنِ. وقد سَمِعَ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيَّ، وَأَبَا يَعْلَى المَوْصِلِيَّ. وحَدَّثَ عَنْهُ: شَيْخُهُ أَبُو العَبَّاسِ بنُ عُقْدَةَ، وَأَبُو سَعْدٍ المالِيْنِيُّ.

---

(١)السير، (١٣/ ٨١). والاعتدال عند النقاد، ص(١٣٥).

(٢)تهذيب الكمال، ت(٣٦٦٠)، (١٩/ ٨٩). وتاريخ الإسلام، ت(٣١٢)، (٦/ ٣٦٠). والتقريب، ت(٤٣١٦)، ص(٣٧٣).

(٣)السير، (١٣/ ٨١).

(٤)أبو زرعة الرازي ومنهجه في الجرح والتعديل، للباحثة أميرة صالح، ص(١٤٨و٢٠٤و٢١٨)، الجامعة الإسلامية بغزة.

(٥)الإعلان بالتوبيخ، ص(٣٥٣).

قال الذهبي: " طَالَ عُمُرُهُ وَعلا إِسْنَادُهُ، وَجرَّحَ وَعدَّلَ وَصحَّحَ وَعلَّلَ، وَتقدَّمَ فِي هَذِهِ الصِّنَاعَة". مات سنة خَمْسٍ وَسِتِّيْنَ وَثَلاثِمائَة[1].

وَعَدَ ابنُ عدي بالتوسط والإنصاف في نقد الرواة فقال: "وَذَاكِرٌ فِي كِتَابِي هَذَا كُلَّ مَنْ ذُكِر بضربٍ مِنَ الضَّعْفِ، ومَنِ اخْتُلِفَ فيهم فَجَرَّحَهُ الْبَعْضُ وَعَدَّلَهُ الْبَعْضُ الآخَرُ، وَمُرَجِّحٌ قَوْلَ أَحَدِهِمَا مَبْلَغَ عِلْمِي مِنْ غَيْرِ مُحَابَاةٍ، فَلَعَلَّ مَنْ قَبَّحَ أَمْرَهُ أَوْ حَسَّنَهُ تَحَامَلَ عَلَيْهِ، أَوْ مَالَ إِلَيْهِ"[2]. ولذا قال عنه الذهبي: "مُنْصِفٌ فِي الرِّجَالِ بِحَسبِ اجتهَادِهِ"[3]. وقد حَكَمت الدراسات العلمية الحديثة بوفاء ابنِ عدي بما وعد به، وباستحقاقه وسم الوسطية في النقد الحديثي[4].

الإمام أبو الحسن الدارقطني[5].

٧-أَبُو الحَسَنِ، عَلِيُّ بنُ عُمَرَ بنِ أَحْمَدَ بنِ مَهْدِيِّ بنِ مَسْعُوْدِ بنِ النُّعْمَانِ بنِ دِيْنَارِ بنِ عَبْدِ اللهِ، الدارقطني. وُلِدَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاثِمائَةٍ. وقد سَمِعَ من: أَبِي القَاسِمِ البَغَوِيِّ، وَيَحْيَى بنِ مُحَمَّدِ بنِ صَاعِدٍ. وعنه: الحاكم أبو عبد الله، وأبو بكر البرقاني.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ الحَاكِمُ: "صَارَ وَاحدَ عَصْرِهِ فِي الحِفْظِ وَالفَهْمِ وَالوَرَعِ، وَإِمَامًا فِي القُرَّاءِ وَالنَّحْوِيِّيْنَ، أَوَّلَ مَا دَخَلتُ بَغْدَادَ، كَانَ يَحضرُ المجَالسَ وَسِنُّهُ دُوْنَ الثَّلاثِيْنَ، وَكَانَ أَحَدَ الحُفَّاظِ". وتوفي خَمْسٍ وَثَمَانِيْنَ وَثَلاثِمائَةٍ[6].

الإمام الدارقطني هو أحد مَن تحقق فيهم شروطُ المزكين مِن خبرة تامة بالحديث وعلله مع الإتقان والورع التام، ولهذا قصده أهلُ عصره بالسؤال عن أحوال الرجال، كالحاكم والسلمي والسهمي

---

(١)السير، (١٦/ ١٥٤).

(٢)الكامل، (١/ ٧٩).

(٣)السير، (١٦/ ١٥٦).

(٤)ابن عدي ومنهجه في الكامل، (٢/ ١٦٨).

(٥)الإعلان بالتوبيخ، ص(٣٥٣). وسؤالات حمزة للدارقطني، ص(٣٨)، طبعة مكتبة المعارف.

(٦)السير، (١٦/ ٤٤٩).

والبرقاني، واعتمد الناس على مصنفاته في علم الرجال منذ عصره وإلى الآن.

وقد ذكر الذهبيُ الدارقطنيَ بأنه متساهل في بعض الأوقات، لكن نقل السخاويُّ كلام الذهبي ذاكرا الدارقطنيَّ ضمنَ المعتدلين، وكأنه لم يرضَ قولَ الذهبي فيه، أو وَجَّهَهُ وجهةً أخرى، وما قاله السخاوي هو اللائق بحال الدارقطني، خاصة وأن عبارة الذهبي تدل على أن الأصل في الدارقطني الاعتدال، وهذا ما حكم به مَن تعرض لدراسة منهج الدارقطني باستقراء[1].

(١)منهج الإمام الدارقطني في كتابه السنن وأثره في اختلاف الفقهاء، للدكتور كيلاني خليفة، ص(٢٣٨)، طبعة دار المحدثين.

المبحث الخامس:
أثرُ وسطيَّة منهجِ النقدِ الحديثيِّ في تحقيقِ الأمن.

يقول الحق ﷻ في كتابه العزيز: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (٧٤) وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ (٧٥) فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ (٧٦) فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ (٧٧) فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَاقَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ (٧٨) إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (٧٩) وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ (٨٠) وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٨١) الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ (٨٢) وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾[1].

يتحدث الحق ﷻ في هذه الآيات موضحا أن إبراهيم عليه السلام استخدَم المنهجَ النقدي الفكري التأملي الوسطي في الوصول إلى الحق، وفي دعوة قومه إلى الحق ونقد ما هم عليه مِن كفر وعبادة لغير الله ﷻ، وأنه حاجَّهُم بحجة العقل ووسطيةِ الفكر ومجابهة الحجة بالحجة، ومِن ثَمَّ وصل إلى الحقيقة التي جعلته في فريق الآمنين، الذين لم يَلبسوا إيمانهم بظلم من المؤمنين المهتدين.

فالوسطية والاعتدال المنهجي في الفكر والتأمل والدعوة كان سبيل الوصول إلى الحق الذي هو مهد الهداية ومقر الأمن.

وكذا نقول هنا فيما نحن بصدد الحديث عنه: إن وسطية واعتدال المنهج النقدي الحديثي هو سبيل أمن الأفراد والمجتمعات الإسلامية، وذلك لأن الناقد حينما يلتزم منهج العدل والوسطية فهو بذلك

---

(١) سورة الأنعام.

يستطيع أن يصل إلى الحق فيما نقده، ومِن ثَمَّ يُقدم إلى المسلمين منهجًا إسلاميًا سليمًا مِن الخلل والشطط، لكن لو جاوز الناقدُ وسطية النقد فإما أن يقع في التشدد الذي قد يكون سببا في ضَيَاع كثير مِن معالم الدين وقواعده وأسسه المتمثلة في نصوصه الحديثية المنقولة عن رسول الله ﷺ، والتي تحمل في طياتها تعاليم الدين وقواعد الإسلام.

وإما أن يقع في التساهل الذي قد يكون سببا لكل دخيل في نصوص الدين، دخيل يحمل في طياته سموما وسهاما للطعن في الإسلام وأسسه وقواعده.

ومن ثم فأول عوامل الأمن وطُرُقِه تتمثل في النقد السليم، الذي يوصل إلى صحة وسلامةِ التراث المنقول دون شطط أو تفريط.

وأيضا فالوسطية تحقق الأمن الديني للناقد نفسِه، فهي تحميه مِن الغيبة وتبعاتها التي قد يكون منشؤها تجاوزه في حق المنقودين مِن الرواة أو المنتَقَد مِن الروايات، ومعلوم أن نقد الرواة ضرورة والضرورة تقدر بقدرها، فالناقد الذي يلتزم منهج الوسطية يحمي نفسه من تبعات وحقوق الناس في القيامة، ويحمي نفسه من الإفلاس حيث يقول النبي ﷺ: "أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ ؟، قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ، فَقَالَ: إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ"[1].

فالتزام منهج الوسطية في النقد يجعل الناقد في مأمن عند الله تعالى حيث تكون وسطيته حجة له عند الله تعالى حينما يقف هؤلاء المنقودين خصماء له عند الله في القيامة، فحجته أنه قد تكلم فيهم بحق واعتدال.

وكذلك الناقد الوسطي لا يدع لأحد سبيلا أن يتكلم في عرضه وحقه مستَنِدًا إلى إفراطه أو تفريطه.

التزامُ وسطية النقد يجعل الناقد في مأمن دنيوي أن يناله خصماؤه عند الحكام والقضاة، فعند

---

(١)صحيح مسلم، كتاب البر، باب تحريم الظلم، حديث(٢٥٨١)، (٤/ ١٩٩٧)، طبعة دار الحديث.

التنازع ستكون وسطيته حجة له حيث نقدهم بما هو فيهم، لم يصبه شططٌ في النقد، أما لو نقدهم بشطط فقد تلزمه الحجة عند القُضَاة.

التزام الوسطية في منهج النقد يقضي على النزاعات العلمية بين الناقد والمنقودين.

التزام الوسطية في النقد يُسهم في الأمن المجتمعي من جهة كون هؤلاء النقاد منارةً لعامة المسلمين، على طريقهم ودربهم يسير الناس فمتى وجدوا نقادهم وأئمتهم التزموا الوسطية والاعتدال التزموا هم بها، مما يجعل المجتمع الإسلامي وسطيا في نقده العلمي وسطيا في أخلاقه وسطيا في حياته، وهذا يشكل نبراسًا لحياة آمنة مطمئنٌ أهلُها، أما لو كان نقَّادهم قد أفرطوا أو فرطوا فأنَّى للمجتمع الوسطيةُ، وقد حاد عنها أعلامُه وقادته الفكريون وعلماؤه المتبعون.

إن وسطية النقد تحقق أمنًا في المجتمع مِن جهة اطمئنان المسلمين إلى منهجهم الذي يتبعونه أن تشوبه الشوائب أو تمسه الشبهات والأباطيل، ولذا عاش هارون الرشيد مطمئنا في دولته على تراث المسلمين، بسبب بقاء نقاد الإسلام وأئمته، فقد قيل إن الرشيد أخذ زنديقًا ليقتله فقال: أين أنت مِن ألف حديث وضعتُها ؟، قال: فأين أنت يا عدو الله عن أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك ينخلانها فيخرجانها حرفا حرفا"[1].

إن وسطية المنهج النقدي الحديثي كانت ومازالت وستظل نبراس الأمن والأمان في مجتمع قد تشوبه الشبهات والشكوك بين الحين والآخر بسبب فعل أعدائه، فلا يُزيل أثرها وضرَرَهَا إلا وسطيةُ نقاده في كل زمان ومكان.

(١)تذكرة الحفاظ، للذهبي، (١/ ٢٧٣)، طبعة دار الكتب العلمية.

الخاتمة.

وبعد هذا العرض الموجز لقضية وسطية منهج النقد الحديثي، فقد استطعنا - بفضل الله تعالى- إثبات وسطية المحدثين التي تمثلت في إنصافهم واعتدالهم في نقدهم للرواة والمرويات، وقدمنا على هذه الحقيقة كثيرًا من الأدلة، وتعرفنا كذلك على أبرز أعلام الوسطية الحديثية، وأن هذه الوسطية ستظل مسيرتُها مستمرةً ما دام الليل والنهار.

كل هذا تعَرَّفنا عليه من خلال نظرة موجزة سريعة، وإن كان البحث في هذه المسألة يحتاج إلى زمن مديد، فكل مَعْلَمٍ مِن معالم الوسطية يحتاج إلى بحث مفرد، وقد يَكتب الله تعالى لي أو لغيري من الباحثين اغتنامَ هذه الفرصة، فيقوم بتفصيل الحديث عن كل معلم في بحث مستقل.

كذلك يمكن تفصيل البحث عن كل عَلَم مِن أعلام الوسطية في بحث مستقل، نتحدث فيه عن هذا العَلَم، وعن جهوده في ترسيخ الوسطية في النقد، ومشاركاته العلمية في هذا الأمر.

كذلك يمكن تفصيل البحث في أثر الوسطية في تحقيق الأمن الفردي والاجتماعي بكل صوره الدينية والدنيوية، المادية والعلمية الفكرية.

ومن ثم فأوصي نفسي وإخواني الباحثين بالنظر في هذه الحيثيات، واستكمالها في تلك البحوث متى سنحت لهم الفرصة.

كذلك أوصي بإيضاح وسطية المحدثين من خلال مناهجهم الأخرى، مثل وسطيتهم في شروحهم للأحاديث وتحليلهم لها، ولما اشتملت عليه من قضايا، وغير ذلك، فليست الوسطيةُ قاصرةً على المنهج النقدي فحسب.

كذلك يمكن إبراز الوسطية من خلال السنة النبوية في الأحاديث الصحيحة ودعوتها إلى هذا المبدأ العظيم.

بحرُ الوسطية طويلٌ ساحِلُه، بعيدٌ عن مَرمَى العين شاطِئُه، تَسبح فيه سفُنُ الكُتَّاب ومراكبُ الباحثين، لا يَمَل رُبَّانُها وإن طالت بهم الأيام، أو قضوا في رحلتها السنين والأعوام، أسأل الله أن يقدر لنا عودة إلى رحاب الوسطية، لنسطر فيها ما عسانا قد تركناه، وأن يغفر لنا الخطأ والزلل والتقصير، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد.

جريدة المصادر، والمراجع.

ابنُ عدي ومنهجه في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف زهير عثمان علي نور، طبعة مكتبة الرشد، وشركة الرياض، الطبعة الأولى، سنة(١٤١٨ه/ ١٩٩٧م).

أبو زرعة الرازي ومنهجه في الجرح والتعديل، إعداد الباحثة أميرة صالح مصطفى، إشراف الدكتورة ليلى محمد اسليم، قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية بغزة، سنة(١٤٣٧ه/ ٢٠١٦م).

أثر تاريخ النص الحديثي في توجيه المعاني عند شُرَّاح الحديث دراسة تطبيقية، تأليف يوسف بن جودة الداودي، بحث مستل من حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، العدد ٣٦ لعام (١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م)، والمودعة بدار الكتب تحت رقم (٦١٧٥/ ٢٠١٧).

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف العلامة علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي، ت(٧٦٢هـ)، تحقيق عادل بن محمد، وأ سامة بن إبراهيم، طبعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م).

الأحاديثُ المُشْكِلَةُ الواردةُ في تفسير القرآنِ الكريم، عَرْضٌ وَدِراسَةٌ، تأليف الدكتور أحمد بن عبد العزيز بن مُقْرِن القُصَيِّر، نشر دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة (١٤٣٠ه).

الإرشاد في معرفة علماء الحديث من تَجزِئَةِ السِلَفِي، للخليل بن عبد الله بن أحمد بن الخليل الخليلي القزويني، ت (٤٤٦هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس، طبعة مكتبة الرشد، بالرياض، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م).

الاعتدال عند النقاد في الجرح والتعديل، بحث مقدم إلى قسم علوم القرآن والسنة بالجامعة الوطنية الماليزية، من إعداد الباحثة هيام السيد نصير، وإشراف الدكتور فضلان عثمان، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد الثالث والأربعون، سنة(١٤٣٦ه).

الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت(٩٠٢هـ)، تحقيق فرانز رُوزنثال، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة(١٤٠٧ه/ ١٩٨٦م).

الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح، تأليف تقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، المتوفى سنة(٧٠٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور قحطان الدوري، طبعة دار العلوم، بالأردن، الطبعة الأولى، سنة(١٤٢٧ه/ ٢٠٠٧م).

التشدد ولتساهل وأثره في علم الجرح والتعديل، بحث منشور بمجلة الجامعة العراقية، العدد ٤٧، الجزء الثالث، من إعداد صباح لطفي عبد الله، بالمديرية العامة لتربية الأنبار.

الجامع المسند الصحيح المختصر مِن أمور رسول الله-ﷺ- وسننه وأيامه، تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، ت(٢٥٦هـ)، تشرف بخدمته والعناية به محمدُ زهير بن ناصر الناصر، طبعة دار طوق النجاة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢هـ).

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تأليف أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت(٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور محمود الطحان، نشر مكتبة المعارف، بالرياض، سنة(١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت(٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور محمود الطحان، طبعة مكتبة المعارف بالرياض، سنة(١٤٠٣ه/ ١٩٨٣م).

الجرح والتعديل، تأليف الإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، ت(٣٢٧هـ)، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، سنة(١٣٧١/ ١٩٥٢م)، وهي طبعة مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية.

الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تأليف محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، أبي الحسنات، المتوفى سنة(١٣٠٤هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، نشر مكتبة ابن تيمية.

السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها، تأليف الباحث عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني، الطبعة الأولى، سنة(١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م)، رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: (١٤١٨٥ / ٢٠٠١)، الترقيم الدولي: (٩٧٧-٣٣٦-٠٥٢-٠).

القواعد الكبرى، الموسوم بقواعد الأحكام في إصلاح الأنام، تأليف عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، المتوفى سنة(٦٦٠هـ)، تحقيق الدكتور نزيه كمال، والدكتور عثمان جمعة، طبعة دار القلم، الطبعة الأولى، سنة(١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م).

الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف الإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ت(٣٦٥)، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو سنَّة، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، تأليف الإمام الحافظ المحدث أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، ت(٤٦٣هـ)، تحقيق إبراهيم بن مصطفى آل بحبح الدمياطي، طبعة دار الهدى، الطبعة الأولى، سنة(١٤٢٣ه/ ٢٠٠٣م).

المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، ت(٣٥٤هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، سنة (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

المختلف فيهم، للحافظ عمر بن أحمد بن عثمان، المعروف بابن شاهين، المتوفى سنة(٣٨٥هـ)، تحقيق عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، نشر مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة(١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م).

المستشرقون والتراث، تأليف الدكتور عبد العظيم الديب، نشر دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، الطبعة الثالثة للكتاب والثانية للناشر، سنة(١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

المستشرقون والسُنَّة، تأليف الدكتور سعد المرصفي، نشر مكتبة المنار الإسلامية ومؤسسة الريَّان، بيروت، لبنان.

المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج، رسالة تخصص "ماجستير"، إعداد حسن فوزي حسن الصعيدي، إشراف أ.د مصطفى الصاوي، وأ.د محمد فؤاد شاكر، جامعة عين شمس، كلية التربية، قسم الدراسات الإسلامية، سنة(١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م).

الوسطية رؤية إيجابية، وهو عبارة عن عدة بحوث في مؤتمر الوسطية والذي أقامته جمعية إحياء التراث الإسلامي، بالكويت، سنة(١٤٣١ه/ ٢٠١٠م).

الوسطية في القواعد الكلية والمقاصد الشرعية، للدكتور أحمد حسن المعلم، وهو مطبوع ضمن بحوث مؤتمر الوسطية رؤية إيجابية، طبعة مطبعة جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت، سنة(١٤٣١ه/ ٢٠١٠م).

بحث بعنوان مقاييس نقد متون السنة عند العلامة عبيد الله المباركفوري، ت(١٤١٤ه)، في كتابه مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، إعداد عبد الله مبروك محمد علي، وإشراف أ.د رحاب رفعت فوزي عبد المطلب حسين، طبعة مجلة بحوث الصادرة عن جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، العدد الثالث، سنة (٢٠٢١م).

بحوث ندوة أثر القرآن الكريم في تحقيق الوسطية ودفع الغلو، لمجموعة من العلماء، نشر وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، سنة(١٤٢٥هـ).

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للإمام الحافظ المؤرخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت (٧٤٨هـ)، بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي، سنة (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).

تأويل مختلف الحديث والرد على من يريب في الأخبار المدعى عليها التناقض، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ت(٢٧٦ه)، تحقيق سليم بن عيد الهلالي، طبعة دار ابن القيم ودار ابن عفان، الطبعة الثانية، سنة(١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩م).

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف الحافظ جلال عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت(٩١١هـ)، بتحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، طبعة مكتبة الكوثر، بالرياض، الطبعة الثانية، سنة (١٤١٥هـ).

تذكرة الحفاظ، للإمام الحافظ المؤرخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت(٧٤٨هـ)، صُحِحَ بمعرفة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني عن النسخة القديمة المحفوظة في مكتبة الحرم المكي تحت إعانة وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، سنة(١٣٧٧ه/ ١٩٥٨م)، طبعة دار الكتب العلمية، ببيروت، بدون تاريخ.

تفسير القرآن العظيم، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، ت(٧٧٤هـ)، تحقيق سامي بن محمد السلامة، طبعة دار طيبة، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م).

تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دراسة وتحقيق محمد عوامة، طبعة دار الرشيد، بحلب، سوريا، الطبعة الثالثة، سنة (١٤١١هـ/ ١٩٩١م).

تهذيب الأسماء واللغات، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، ت(٦٧٦هـ)، عُنِيَت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله شركةُ العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب مِن دار الكتب العلمية.

تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند بمحروسة حيدر آباد الدكن، سنة (١٣٢٥هـ).

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، ت(٧٤٢هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م).

دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت(٤٥٨هـ)، وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه الدكتور عبد المعطي قلعجي، طبعة دار الكتب العلمية، ببيروت، ودار الريان للتراث، بمصر، الطبعة الأولى، سنة (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

ذكر مَن يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للإمام الحافظ المؤرخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت(٧٤٨هـ)، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية، بحلب، ودار البشائر الإسلامية، ببيروت، الطبعة الرابعة، سنة (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م). وهذا الكتاب مطبوع ضمن أربع رسائل في علوم الحديث، طبعها مكتب المطبوعات الإسلامية، بالتعاون مع دار البشائر الإسلامية، باعتناء الشيخ عبد الفتاح أبي غدة.

سؤالات حمزة بن يوسف السهمي،ت(٤٢٧ه)، للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، نشر مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة(١٤٠٤ه/ ١٩٨٤م).

سير أعلام النبلاء، للإمام الحافظ المؤرخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت(٧٤٨هـ)، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، طبعة مؤسسة الرسالة، ببيروت.

شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، تأليف الأستاذ الدكتور محمود محمد مزروعة، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت(٢٦١ه)، وقف على طبعه وتحقيق نصوصه وتصحيحه وترقيمه وعد كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي مع زيادات عن أئمة اللغة خادم الكتاب والسنة محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الحديث، الطبعة الأولى، سنة(١٤١٢ه/ ١٩٩١م).

ضوابط نقد الرواة وأثرها في الحكم على الناقد، للدكتور أمين محمد القضاة، طبعة المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، العدد الأول، سنة(١٤٢٦ه/ ٢٠٠٥م).

فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت(٨٥٢هـ)، قرأ أصله تصحيحًا وتحقيقًا وأشرف على مقابلة نُسَخِهِ المطبوعة والمخطوطة عبدُ العزيز بن عبد الله بن باز، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه وتصحيحه محبُ الدين الخطيب، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، سنة (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م).

فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت(٩٠٢ هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ علي حسين علي، طبعة دار الإمام الطبري، سنة (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).

لسان العرب، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، ت (٧١١هـ)، طبعة دار صادر، ببيروت، بدون تاريخ.

مظاهر الإنصاف عند المحدثين في جرح الرواة، للدكتور عبد الرحمن الخميسي، الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية، بصنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، طبعة مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية باليمن، العدد العاشر، سنة(١٤٢٦ه/ ٢٠٠٥م).

معالم الوسطية والاعتدال عند الإمام البخاري في صحيحه، إعداد الباحث إبراهيم محمد أبو عبادة، مجلة البحث العلمي الإسلامي، سنة(٢٠٢٠م)، نشر مركز البحث العلمي الإسلامي، بلبنان.

معايير نقد المتن عند المحدثين، إعداد إبراهيم بن محمد بن صديق، طبعة مركز سلف للبحوث والدراسات.

معرفة علوم الحديث، تصنيف الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري، اعتنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه مع ترجمة المصنفِ الأستاذُ الدكتور السيد معظم حسين، رئيسُ الشعبة العربية والإسلامية بجامعة دكة، بِنِغَالَة، وطبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية، بالهند، ونشرته المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، سنة (١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م).

مقدمة ابن الـ صلاح في علوم الحديث، تأليف الإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الـ شهرزوري، ت(٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، طبعة دار الفكر بدمشق، سنة(١٤٠٦ه/ ١٩٨٦م).

مميزات منهج الإمام أحمد بن حنبل في نقد الرجال، للدكتور نافذ حسين حماد، والدكتور إبراهيم إبراهيم هلال، والدكتورة سلوى سلامة الدقس، مجلة الحكمة السعودية، العدد (٣٢).

منهج الإمام الدارقطني في كتابه السنن وأثره في اختلاف الفقهاء، إعداد الدكتور كيلاني محمد خليفة، طبعة دار المحدثين، الطبعة الأولى، سنة(١٤٣١ه/ ٢٠١٠م).

منهج نقد الحديث عند الإمام البخاري من خلال كتابه التاريخ الأوسط، إعداد الباحث أحمد عبد الجبار احميد صنوبر، إشراف الأستاذ الدكتور ياسر الشمالي، رسالة ماجستير في الحديث النبوي، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، سنة(٢٠٠٤م).

ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام الحافظ المؤرخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ت (٧٤٨هـ)، تحقيق ودراسة علي محمد البجاوي، طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تأليف الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت(٨٥٢هـ)، حققه على نسخةٍ مقروءة على المؤلف وعلق عليه نور الدين عتر، الطبعة الثالثة، سنة(١٤٢١ه/ ٢٠٠٠م)، طبعة مطبعة الصباح، بدمشق.

هديُ الساري مقدمةُ فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، قام بإخراجها وتصحيح تجاربها محب الدين الخطيب، وأشرف على الطبع قصي محب الدين الخطيب، طبعة المكتبة السلفية.

وسطية المنهج الإسلامي وآثار الانحاف عنها، بحث مستل من مجلة كلية أصول الدين، جامعة الأزهر بالقاهرة، إعداد أ/ م مصباح منصور موسى، طبعة مكتبة الإيمان بالقاهرة، سنة (١٤٣٦ه/ ٢٠١٥م).